بسم الله الرحمن الرحيم

البصائر

مجلة علمية تصدر عن جامعة البترا الخاصة

المجلد ٨ ـ العدد ٢ شعبان ١٤٢٥هـ / أكتوبر ٢٠٠٤م

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د. فؤاد شعبان

مساعد رئيس التحرير

د. خالد الجبر

الأعضاء

أ.د. زهير محي الدين

أ.د. محمد مطر

د. مصطفى ياسين

د. عائدة جوخرشة

د. أسامه علقم

أمينة السر

السيدة منال الرفاعي

أنماطٌ من أَثرِ المعنى في توجيهِ ضبطِ القواعدِ المتعدّدةِ الوجوهِ

د. محمد ربّاع

قسم اللغة العربية – جامعة النجاح الوطنية – فلسطين

ملخص

تُعالجُ هذه الدراسةُ جانبًا من ظاهرةِ تعدّد الوجوهِ في العربيّة، وهو التعدُّدُ الذي ينشأُ نتيجةً لاختلافٍ في المعاني ومقاصدِ الكلامِ، فلا يعدو أنْ يكونَ تعدُّدُ الضبطِ أساليبَ متنوّعةً تتقاربُ في شكلِها وتتباينُ في معانيها.

وقد تابعتُ جملةً من القواعدِ التي تشكّلُ موجّهاتٍ عامّةً في الدرسِ النحويِّ، وحاولتُ أن أكشفَ عمّا أصّلَهُ القدماءُ من فوارقَ بينَ تلكم الوجوهِ. وأمّا التعدُّدُ في ضبطِ الأمثلةِ المفردةِ وما ينشأُ عنه من انحرافٍ في المعنى فلم أتوقّف عندَه؛ وهو ظاهرةٌ واسعةٌ لا يحيطُ بها التوجيه.

وفي أثناءِ ذلك عُنيتِ الدراسةُ بفحصِ مناهجِ النحاةِ في درسِ هذا التعدّدِ، وما تَعرَّضَ له من تغييبٍ أو طمسٍ عندَ المتأخّرين بأثرٍ من إهمالِهم الظواهرَ الخاصّةَ باللغةِ المنطوقةِ، وعنايتِهم الفائقةِ بالحركةِ الإعرابيّةِ بمعزلٍ عن مقاصدِ القولِ وملابساتِه.

The Impact of Meaning on Direction of Multifaceted Grammatical

Dr. Mohammad Rabba'

Dept. of Arabic

An-Najah University

Abstract

This study deals with one aspect of the multifaceted phenomenon in Arabic which appears as a result of differences in meanings. The multiplicity of control is only a variety of methods that meets in form but crosses in their meanings. A number of grammatical rules, which represent general orientations in syntax, were traced in an endeavor to reveal the differences found by old grammarians in those multifaceted rules. The study examines the grammarians' methods in studying this multiplicity.

ضوابـــــط

تُعدُّ ظاهرةُ تعدّد الأوجه الإعرابيّة واحدةً من أكثر سمات النحو العربيِّ إلفاً وسيرورةً، تخالُ معَها أنّ مَنْ سمعَ من أبناء العربيّة قاعدةً ما تَطَلَّبَ لها وجهًا آخرَ أو استدراكًا، دونَ أنْ يكونَ مطلبُهُ مجاوزًا الشكلَ أو قاصدًا غيرَ سَعَة الأداء، وليسَ الكلامُ على سمة فاقعة كهذه بحاجة إلى استقصاء؛ فلا مبالغةَ أنْ نصفَ التوجيهَ النحويَّ، عندَ سيبويه مثلاً، بأنّه مثقلٌ بتفصيلِ القولِ فيما يتعدَّدُ ضبطُهُ، ويكادُ الضبطُ الموحّدُ يكونُ قصرًا على بداية الأبواب الموجّهة لأصول القواعد الكلّيّة، وهو يقتصدُ في شرحها والاستدلال لها ليُفرِغَ جهدَهُ في استقصاء القواعد الجزئيّة وما تحتملُ من تعدّد؛ قد نتفحّصُ كلامَ سيبويه على الاستثناء، أو "ما" النافية، أو "لا" المشبّهة بـــ "إنّ"، أو الاشتغال، أو الأحرف التي يُنصبُ بعدَها المضارعُ بـــ "أنْ" المضمرة، ... — فإن فعلنا ذلك لم نجد في هذه المواضع قاعدةً لا تحتملُ التعدُّدَ، تختلفُ أسبابُهُ وتتباينُ درجاتُ قَبوله.

وقد نستقصي كلامَهُ على التوابع، وهو طويلٌ متناثرٌ في غير قليلٍ من الأبواب – لنخرجَ بملمح مشترك؛ أنّ ضبطَ التابع، لديه، أمرٌ متروكٌ لجريات السياق، فإنْ شذَّ، وجاءَ بوجه واحد – وما أقلَّهُ! — كانَ ذلكَ عائدًا لتحكّم الحقول الدلاليّة للألفاظ، واستدعائها ترابطًا مخصوصًا.

وذاك التعدُّدُ متعدِّدُ المناحي متشعّبُ التفسير، فَثَمَّ تعدُّدٌ في التخريج والتفسير، أو توجيه إعراب ما يتوحّدُ ضبطُهُ، وثَمَّ تعدُّدٌ في ضبط التركيب الواحد على أنحاء مختلفة، وهذا ما تُعنى ببعضه هذه الدراسةُ؛ فلا شكَّ أنّ غيرَ قليلٍ منه لا يُنبئُ التعدُّدُ فيه بأيِّ انحراف في المعنى، فغيرُ مرادٍ أنْ يُظَنَّ أنّ كلَّ ما تعدَّدَ ضبطُهُ قد نشأَ عنه فوارقُ في المعنى ومقاصد الكلام.

ومن الثابت أنّ هناك جملةً من المسبِّبات التي خلّفت هذه الظاهرةَ في العربيّة[1]؛ فلاختلاف اللهجات نصيبٌ في ذلك ممتدٌّ؛ وإنْ تفاوتت الوجوهُ قوّةً وضعفًا بأثرٍ من سَعَة انتشارها بينَ العرب، وأمثلةُ ذلك متناثرةٌ متكاثرةٌ، ويُلحظُ أنّ مؤلّفات النحو تتباينُ في عرض هذه الوجوه؛ فمنها ما يعرضُها لهجات منسوبةً إلى أهلها أو غيرَ منسوبة، ومنها ما يأخذُ باللهجة الغالبة ويهملُ غيرَها، ومنها ما يأتي بها من باب "الأصلُ كذا، ويجوزُ أو قد يجوزُ كذا" دونَ التصريح بمنشأ التعدُّد، وينضمُّ إلى هذا العامل ما يتأتّى عن امتداد العربيّة على مساحة واسعة من الأزمان المتعاقبة، وتظلُّ العواملُ اللغويّةُ الداخليّةُ المتمثّلةُ في إمكانات النظام اللغويِّ ونظريّة العامل — مؤثّرًا فاعلاً في توجيه هذا التعدّد.

وجليٌّ أنّ ما ينشأُ عن تلكم المؤثّرات لا يعدو أنْ يكونَ من التعدّد الشكليِّ الذي تسعُهُ العربيّةُ، على تفاوتٍ في درجاتِ تقبّلِه، دونَ أنْ يكونَ منطويًا على فوارقَ دلاليّةٍ.

وبجوارِ ما سبقَ أنماطٌ جاءَ تعدُّدُها بأثرٍ من افتراقٍ في المعنى وسياقاتِ القولِ وملابساتِ الخطابِ، وهذه ظاهرةٌ ذاتُ أمثلةٍ مفردةٍ كثيرةٍ في كلامِ العربِ، في أشعارِهم وقراءاتِ الذكرِ الحكيمِ، وتقتصرُ هذه الدراسةُ على استقراءِ ما يدخلُ في الظواهرِ الشموليّةِ التي تمثّلُ قواعدَ موجّهةً تتحكّمُ في ضبطِ ما لا يُحصى من أمثلةِ الكلامِ.

ويعزّزُ هذا التعدُّدَ صنفان آخران، يتّحدان معَهُ في ارتباطِهما بالمعنى، ويفترقان عنه في عدمِ تمايزِ الضبطِ، أمّا الأوّلُ فيتمثّلُ في تعدّدِ المعنى بأثرٍ من اختلافِ التقديرِ، وهو لا يختلفُ عمّا نحنُ فيه إلاّ في كونِ الحركةِ الإعرابيّةِ واحدةً، وإذا كانَ بعضُهُ ينشأُ عن مفسِّراتٍ شكليّةٍ فإنّ منه ما ينطوي على فوارقَ دلاليّةٍ، نحوُ ما يقعُ من تقابلٍ بينَ جعلِ "ما" موصولةً أو كافّةً في مثلِ "إنّ ما في يدي كتابٌ، وإنّما في يدي كتابٌ"، أو جعلِ الواوِ عاطفةً أو حاليّةً في "زارني محمّدٌ وعليٌّ في مترلي"؛ فالعطفُ يعني: زارني الاثنان، والحاليّةُ تعني: زارني محمّدٌ عندَما كانَ عليٌّ في مترلي، بل التمسَ بعضُ النحاةِ فارقًا دلاليًّا سياقيًّا للتمييزِ بينَ عطفِ البيانِ والبدلِ[٢]، والتداخلُ بينَ المنصوباتِ مألوفٌ تصحبُ بعضَهُ مؤثّراتُ المعنى، كالحالِ والتمييزِ أو المفعولِ لأجلِه، وكالمفعولِ به والمفعولِ معَه، ... وقد عرضَ ابنُ هشامٍ لشيءٍ من هذا[٣]، وهذه ظاهرةٌ لغويّةٌ تُعهدُ في جميعِ اللغاتِ، حيثُ يؤدّي تركيبٌ واحدٌ معنيين مختلفين بسببِ اختلافِ التقديرِ[٤].

وأمّا الثاني فهو تعدُّدُ المعنى بأثرٍ من اختلافِ الأداءِ والتنغيمِ، وهي ظاهرةٌ متعارَفةٌ مألوفةٌ أمثلتُها لدى البلاغيّين ومن عُنوا بقضايا الوقفِ والابتداءِ، وقد فصّلَ أحمد كشك ومصطفى النحّاس القولَ في أمثلتِها ومضامينِها[٥].

وعلى الرغمِ من أنّ النحاةَ الأوائلَ، وبخاصّةٍ سيبويه، كانوا يضعونَ قواعدَ العربيّةِ كما لو كانت تصويرًا حيًّا للكلامِ المحكيِّ واستعادةً لعناصرِه السياقيّةِ[٦] – فإنّ مسيرةَ هذه القواعدِ آلت بها إلى قوالبَ شكليّةٍ مفرغةٍ من المعنى منعزلةٍ عن سياقاتِها؛ ولذا أصبحَ جلُّ ما نعالجُهُ في هذه الدراسةِ ممّا يجوزُ فيه الوجهانِ دونَ بيانٍ، أو غُيِّبَ أحدُ الوجهين؛ لأنّه لا موضعَ له في الكلامِ المكتوبِ، وإذا كانَ في حجبِ ما غُيِّبَ محاسنُ أو مساوئُ فإنّ في إدخالِ ما بقيَ مُدخلَ "ويجوزُ كذا" طمسًا للمعنى وانحرافًا بالكلامِ عن مقاصدِه.

ومن الأمور المدركة أنّ المعنى كانَ ذا أثرٍ فاعلٍ في توجيه النظريّة النحويّة، وإذا كانَ أوّلَ واجبٍ على المعربِ أنْ يفهمَ معنى ما يعربُهُ، كما يقولُ ابنُ هشامٍ[٧]، فإنّ المتكلّمَ بمثلِ ذلك أوْلى؛ أن يضبطَ كلامَهُ على نحوٍ دالٍّ على مقصده.

وبعيدًا عن البحث في علاقة المعنى بالمبنى ودلالة الحركة على المعنى، لدى النحاة وفي العربيّة،[٨] فإنّ ثَمَّ فارقًا، أيضًا، بينَ النحاة الأوائلِ الذين عُنوا بالتأصيلِ والنحاة المتأخّرين ممّن عُنوا بالتحصيلِ والتعليمِ، فقد أولى الأوائلُ عنايةً فائقةً للمعنى وتقلّباته وارتباطه بقضايا التركيب، إنْ في الضبط، وإنْ في التقديم والتأخير، وإنْ في الحذف والذكر، ولكنّ المتأخّرين نَحَوْا بالحركة الإعرابيّة منحًى شكليًّا، أُفرغَ في كثيرٍ من الأحيانِ من المضمون.

من هذا الإلمامِ فإنّ أصولَ المسألة التي نعاينُها تنكشفُ أكثرَ ما تنكشفُ في كتاب سيبويه وكتبِ الرعيلِ الأوّلِ كالمبرّدِ وابنِ السرّاجِ، وتمتدُّ متابعتُها أو حكايتُها عندَ أصحابِ المطوّلاتِ من المتأخّرين، وتنحسرُ أو تنعدمُ عندَ من قصدوا بتآليفهم التعليمَ كشرّاحِ الألفيّةِ وأصحابِ المختصرات.

وأمّا في الدرسِ اللغويِّ المعاصرِ فقد عُنيَ نهادُ الموسى، ومن بعده إسماعيل عمايرة، بظاهرة تعدّد الوجوه النحويّة في حدِّها الشموليِّ، ولم يتوقّفا إلى ما يتعدَّدُ ضبطُهُ لتعدّد معناه إلاّ توقّفًا عارضًا لا يتجاوزُ الإشارةَ؛ فقد استقصى نهاد الموسى في دراسته "فيها قولان، أو ... أضواءٌ على مسألة تعدّد الوجوه في العربيّة" – جملةً من الأمثلة على اختلاف اللهجات، والتطوّر التاريخيِّ، واختلاف مناهج النحاة في النظر، والنواميس الفاعلة في تشكيل النظام اللغويِّ، وأشارَ، موجزًا، إلى تعدّد في معنى ما يتوحّدُ ضبطُهُ وفاقًا لتعدّد الأداء،[٩]، وجعلَ إسماعيل عمايرة في دراسته "تعدّدُ الأوجه الإعرابيّة، دراسةٌ تحليليّةٌ تاريخيّةٌ" جعلَ هذا التعدّدَ في فئات ثلاث؛ ما يعودُ لـــ "المقتضيات الشكليّة للتفسير النحويِّ"، وما يعودُ لـــ "مقتضيات التطوّر اللغويِّ وتعدُّد اللهجات"، وتناولَ في كلٍّ مجموعةً من الأمثلة، ولكنّه اقتصرَ في الفئة الثالثة؛ "التي مردُّها اختلافُ الإعراب لاختلاف المضمون" على مثالين هما "من" و"ألاّ"[١٠]، وقد هوّنَ من شأنِ المعنى، وأظهرَ المفسّراتِ الشكليّةَ بصورةٍ واضحة.

ويحسنُ أنْ أشيرَ إلى أنّ تلكم الأطيافَ من التعدّد تظلُّ متشابكةً قد يصعبُ الفصلُ بينَها، وما لدى النحويّين الأوائلِ أنفسهم لا يخلو من تضاربٍ أحيانًا؛ فقد نجدُ بعضَهم يذكرُ التعدُّدَ على أنّه

من اختلاف اللهجات، ونجدُ آخرَ يذكرُ التعدُّدَ ذاتَهُ من باب التعدّد الشكليِّ أو التعدِّد المفضي إلى تنوّعٍ في المعنى، وأكتفي بالإشارة إلى مثال، جعلَ سيبويه التعدُّدَ في ضبط المستثنى في الاستثناء التامِّ المنفيِّ تعدُّدًا لهجيًّا، وجعلَهُ الفرّاءُ والمبرّدُ وابنُ يعيشَ تعدُّدًا شكليًّا من باب "الأصلُ كذا وقد يجوزُ ..."، ولكنّ ابنَ السرّاج التمسَ له فارقًا دلاليًّا سياقيًّا، فصلَ به بينَ وجه الاتباع ووجه النصب[١١]؛ ولذا فإنّ ما أتناولُهُ في هذه الدراسة محمولٌ على تغليب الظنِّ، محدودٌ باستقرائي، محكومٌ بتلاقي آراء النحاة الأوائل، بخاصّة توجيهُ سيبويه وأشياخه.

مسائـــلُ التعـــدّد

إذا أخرجنا تلكم الأنماطَ من التعدُّد التي صحبتها موجِّهاتُها اللهجيّةُ أو التاريخيّةُ أو التركيبيّةُ فإنّ "المثالَ الواحدَ، في الموقف المعيَّن، لا يمكنُ، بحال، أن يَقبلَ غيرَ وجه واحد من الإعراب، ذلك الوجهُ هو ما يقتضيه هذا الموقفُ وما تتطلّبُهُ ملابساتُ الحال، فإذا ما تعدّدت وجوهُ الإعراب، كما يفعلُ النحاةُ أحيانًا، اقتضى ذلك، في الحال، تعدُّدَ المواقف وتعدُّدَ المعنى كذلك"[١٢].

وأخذًا بملابسات ما حدّدناه وحصرناه في القواعد الموجِّهة التي تحتملُ تعدّدًا مفضيًا إلى تمايز دلاليٍّ أعالجُ جملةً من المسائل في بعض الأبواب النحويّة الرئيسة، وأُعوّلُ في بيان مضامينها على مقولات الأوائل الذينَ عُنوا بتأصيل معاني التراكيب، وأقتصرُ على إشاراتٍ عارضةٍ لصورتها عندَ من أهملوا هذا الجانبَ أو تغافلوا عنه.

مـــن المفعـــول المطلـــق

ثَمَّ ثلاثةُ أصناف من المفعول المطلق تحتملُ التعدُّدَ؛ أوّلُها: المصادرُ التي يُحذفُ عاملُها جوازًا لدلالة السياق عليه، نحوُ "خيرَ مقدم، وسفرًا موفّقًا، وقدومًا مباركًا، وحجًّا مبرورًا ومعذرةً ..."، أو يحذفُ عاملُها وجوبًا كـــ "ويلاً له وتبًّا وويحًا ..."، وجلُّ ذلك يجوزُ أن يجيءَ مرفوعًا؛ "حجٌّ مبرورٌ، وسفرٌ موفّقٌ، وويلٌ لعدوٍّ نا ..."، ويُعالجُ هذا التعدُّدُ عندَ المتأخّرين في موطنين متباعدين؛ في باب الابتداء، كالابتداء بالنكرة في "ويلٌ لهم"، وحذف المبتدأ وجوبًا في "ويلاً لهم"، أو جوازًا في "حجٌّ مبرورٌ"، وفي باب المفعول المطلق عندَ الكلام على حذف العامل.

وأمّا سيبويه فكانَ قد درسَ هذه الظاهرةَ في سياق واحد، وفي مواقفَ كلاميّة حيَّة، تفرّقُ بينَ مضامين الكلام، وتحدّدُ مقاصدَه، وقد أطالَ في كلامه على نماذج هذه الظاهرة، مفرّقًا بينَ ما يحتملُ التعدُّدَ وما لا يحتملُهُ، وما يُقاسُ عليه وما لا يَقبلُ ذلك[١٣]، ثُمَّ جاءَ المبرّدُ واختزلَ توجيهَ

سيبويه في ملحظين رئيسين فقالَ: "أنت تميّزُ بينَ النصبِ والرفعِ فتقولُ: ويلٌ لزيد، وويلاً لزيدٍ، فأمّا النصبُ فعلى الدعاء، وأمّا الرفعُ فعلى قوله: ثبتَ ويلٌ له؛ لأنّه شيءٌ مستقرٌّ"؛ ولذلك تابعَ سيبويه في بيانه سببَ وجوبِ الرفعِ في مثلِ "ويلٌ يومئذٍ للمكذّبينَ"؛ لأنّه ليس دعاءً عليهم، بل هو إخبارٌ بأنّ هؤلاءِ ممّن وجبَ لهم الويلُ[١٤]، ثَمَّ جاءَ بتوجيهٍ كلّيٍّ فقالَ: "وإنّما تنظرُ في هذه المصادرِ إلى معانيها، فإنْ كانَ الموضعُ بعدَها أمرًا أو دعاءً لم يكن إلاّ نصبًا، وإنْ كانَ لما قد استقرَّ لم يكن إلاّ رفعًا"[١٥].

ولهذا فلا معنى لأنْ نُدخلَ هذا في بابِ التعدّدِ الشكليِّ الذي يتركُ للمتكلّمِ أنْ يأخذَ بما شاءَ، بل عليه أنْ يأتيَ بما يقتضيه سياقُ كلامه، وإلاّ لجازَ في القرآنِ "ويلاً ..."، وقد وردت فيه غيرَ مرّة، ولم تُقرأ إلاّ رفعًا؛ لأنّ ربَّ العزّةِ لا يدعو على أولئك، بل يؤكّدُ حقيقةَ أنّهم ممّن وجبَ لهم الويلُ؛ فمن يقولُ: ويلاً لعدوِّنا، داعٍ متمنٍّ، وكأنّه عاجزٌ عن إيقاعِ الويلِ به، ومن يقولُ: ويلٌ لعدوِّنا، لا يقصدُ الدعاءَ، وإنّما يهمُّ بإيقاعِ الويلِ بعدوِّه، وكأنّه قد امتلكَ عدّةَ قهرِه، ويُكثرُ الخطباءُ من مثلِ "ويلاً لنا من محدثاتِ أمورِنا"، وهذا دعاءٌ على المسلمين، والأصلُ أنْ تكونَ رفعًا، إخبارًا غيرَ ملتبسٍ بدعاء.

ومثلُ هذا يقالُ في "حجًّا مبرورًا، وسفرًا موفّقًا ..."، فالنصبُ يحملُ معنى الدعاءِ أو الأمرِ، والرفعُ وصفٌ وإخبارٌ فيه من التزكيةِ ما فيه، وكأنّه يُقالُ لمن نركَنُ أنّه أدّى حجَّهُ على أكملِ صورةٍ، ولمن بالغَ في الأخذِ بأسبابِ السفرِ الموفّقِ.

والصنفُ الثاني ممّا يحتملُ التعدُّدَ هو المصدرُ الذي يأتي في التعقيبِ على فعلٍ متواصلٍ وقوعُهُ، يتجاوزُ ما أُلفَ وعُهدَ، سواءٌ أكانَ ذلك التعقيبُ إخبارًا ووصفًا أم كانَ استفهامًا وإنكارًا، نحو: "زيدٌ سيرًا سيرًا، وما أنتَ إلاّ سيرًا، وأأنت سيرًا؟ ..." ويقتصرُ المتأخّرون على وجهِ النصبِ، ولا يشيرون إلى جوازِ الرفعِ.

وقد حلّلَ سيبويه هذا الأسلوبَ وكشفَ عن الفارقِ بينَ النصبِ والرفعِ، فالنصبُ إخبارٌ بفعلٍ متّصلٍ بعضُهُ ببعضٍ، والرفعُ أنْ تجعلَ الآخرَ الأوّلَ على سَعةِ الكلامِ[١٦]، وبكلامِ ابنِ يعيشَ: "إنّما يُقالُ هذا [يقصدُ النصبَ] لمن يكثرُ منه ذلك الفعلُ ويواصلُهُ، ... وإنْ رفعتَ قلتَ: "ما أنتَ إلاّ سيرٌ سيرٌ"، على معنى "ما أنتَ إلاّ صاحبُ سيرٍ" وحذفتَ "الصاحبَ"، وأقمتَ "السيرَ" مُقامَهُ — لم يدلّ على كثرةِ مواصلةٍ كما دلّ النصبُ، إنّما أخبرتَ أنّه صاحبُ سيرٍ لا غيرُ"[١٧]، ولم نعد نألفُ

هذا الأسلوبَ في العربيّة، بل إنّه عزيزُ الوقوعِ في الكلامِ المكتوبِ القديمِ، وكأنّه من الأساليبِ التي كانت تجري على ألسنةِ الناسِ في كلامِهم اليوميِّ.

وأمّا الصنفُ الثالثُ فهو ما يُعرفُ لدى المتأخّرين بالمصدرِ التشبيهيِّ، وهو لديهم في بابِ حذفِ العاملِ وتقديرِه، دونَ الإشارةِ إلى جوازِ رفعِه، بل إنّ علاجَهم يُفهمُ أنّه لا يكونُ إلاّ نصبًا، نحوُ: "لزيدٍ صوتٌ صوتَ بلبلٍ"، فضلاً على عنايتِهم بشروطِ هذا المصدرِ، فلا يجيزون "لزيدٍ علمٌ علمَ الفقهاءِ"؛ لأنّه لا علاجَ فيه.

وأمّا سيبويه فقد عُنِيَ بملابساتِ هذه الأساليبِ وما تحتملُ من تعدُّدٍ في الضبطِ والمعنى، فقد توقّفَ إلى مثلِ "مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، أو فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى" فقالَ: "فإنّما انتصبَ هذا لأنّك مررتَ به في حالِ تصويتٍ، ولم ترد أن تجعلَ الآخرَ صفةً للأوّلِ، ولا بدلاً منه، ولكنّكَ لمّا قلتَ: له صوتٌ، عُلمَ أنّه قد كانَ ثَمَّ عملٌ، فصارَ قولُكَ: له صوتٌ، بمنزلةِ قولِك: فإذا هو يصوّتُ"[١٨]، ثُمّ أشارَ إلى الوجهِ الآخرِ "وإنْ شئتَ قلتَ: له صوتٌ صوتُ حمارٍ، وله صوتٌ خوارُ الثورِ، وذلك إذا جعلتَهُ صفةً للصوتِ، ولم تُرد فعلاً ولا إضمارَه"[١٩]، بل إنّ سيبويه يتركُ لمجرياتِ السياقِ أن تتحكّمَ في ضبطِ المصدرِ غيرِ التشبيهيِّ الذي منعَ المتأخّرون نصبَهُ؛ فقد وقفَ على سببِ اختيارِ رفعِه ثُمَّ قالَ: "وإنْ شئتَ نصبتَ فقلتَ: له علمٌ علمَ الفقهاءِ، كأنّك مررتَ به في حالِ تعلُّمٍ وتفقُّهٍ، وكأنّه لم يستكملْ أن يُقالَ له عالمٌ"[٢٠]، وجليٌّ أنْ هذا التعدُّدَ يرتبطُ ارتباطًا وثيقًا بمقاصدِ المتحدّثِ، فهو لا يتخيّرُ على وجهٍ من السَعَةِ والتجوّزُ، بل ينتخبُ، بقصدٍ، ما يلائمُ السياقَ والمعنى.

مـــن الحـــال

تَشرَكُ الحالُ الخبرَ في جملةٍ من الملامحِ الوظيفيّةِ، وبينَهما فواصلُ شكليّةٌ في علاقتِهما بما يسبقُهما وفي الصيغةِ من حيثُ جمودُها واشتقاقُها، وهي تَشرَكُ الصفةَ في بعضِ الملامحِ، وتنمازُ عنها بانحرافٍ في الدلالةِ[٢١]، فالحالُ، عندَ القدماءِ، خبرٌ ثانٍ، وقد أكثرَ سيبويه من تسميتِها خبرًا، وقد أذنَ ذلكَ بشيءٍ من التعدُّدِ في توجيهِ قواعدِ الحالِ، وهو تعدُّدٌ ينطوي بعضُهُ على فواصلَ دلاليّةٍ وسياقيّةٍ تكفلُ توجيهَهُ وتوجبُ انتخابَ وجهٍ دونَ آخرَ، وجلُّ هذا أصبحَ، عندَ المتأخّرين، متغيّبًا أو يُفهَمُ ضمنًا دونَ أنْ يُفهِمَ المعنى.

توقّفَ سيبويه، ومن بعدِه المبرّدُ وابنُ السرّاجِ، عندَ مجيءِ الحالِ معرفةً في مثلِ "مررتُ بالقومِ

ثلاثتهم ..."، وعوّلوا على المعنى للتمييز بينَ نصب "ثلاثتهم" وجرِّها، وأنتخبُ كلامَ المبرّد؛ لأنّه أكثرُ وضوحًا وإيجازًا، فالمعنى، لديه، مختلفٌ؛ "لأنّكَ إذا قلتَ: مررتُ بالقومِ خمستَهم – فمعناه: بهؤلاءِ تخميسًا، كقولكَ: مررتُ به وحدَهُ؛ أي: لم أخلط معَهُ أحدًا ...، وإذا قلتَ: مررتُ بالقومِ خمستِهم – فهو على أنّه قد علمَ أنّهم خمسةٌ، فإنّما أُجريَ مُجرى كُلٍّ. أرادَ: مررتُ بالقومِ كلِّهم، أي: لم أُبقِ من هؤلاءِ الخمسةِ أحدًا، فالمعنى يحتملُ أنْ تكونَ قد مررتَ بغيرِهم، ..."[٢٢]، فالفارقُ بينَ المعنيينَ بعيدٌ، فمن نصبَ أوجبَ أنْ يكونَ عددُ القومِ كثيراً دونَ تحديد، وإنّما مرَّ بهم خماسَ؛ خمسةً فخمسةً ...، و لم يمرَّ بغيرِهم، ومن جرّ جعلَ عددَهم محصورًا في "الخمسةِ"، بصرفِ النظرِ عن إمكانِ مرورِه بآخرين من غيرِ القومِ الذين ذكر.

ويُعنى المتأخّرون بمسوّغاتِ مجيءِ الحالِ من النكرةِ دونَ أيِّ توقّفٍ إلى الفارقِ بينَ الأخذِ بهذا المسوّغِ أو إهمالِه، وقد تناثرَ كلامُ سيبويه على هذا التعدّدِ في مواضعَ متفرّقةٍ كانَ يُعنى فيها بالمقابلةِ بينَ النصبِ على الحاليّةِ والإتباعِ، سواءٌ أكشفَ عن المعنى الفاصلِ أم لم يكشف[٢٣]، ثُمَّ وضعَ ابنُ السرّاجِ قاعدةً محكمةً فقالَ: "الفرقُ بينَ الصفةِ والحالِ هو أنّ الصفةَ لا تكونُ إلاّ لاسمٍ مشتركٍ فيه لمعنيين أو لمعانٍ، والحالُ قد تكونُ للاسمِ المشتَرَكِ والاسمِ المفردِ، وكذلك الأمرُ في النكرةِ إذا قلتَ: "جاءني رجلٌ من أصحابِك راكبًا"، إذا أردتَ الزيادةَ في الفائدةِ والخبرِ، وإن أردتَ الصفةَ خفضتَ فقلتَ: "مررتُ برجلٍ من أصحابِك راكبٍ"، وقبحَ أن تكونَ الحالُ من النكرةِ لأنّه كالخبرِ، والأخبارُ عن النكراتِ لا فائدةَ فيها إلاّ بما قدّمتُ ذكرَهُ في هذا الكتاب، فمتى كانَ في الكلامِ فائدةٌ فهو جائزٌ في الحالِ كما جازَ في الخبرِ"[٢٤]، وأعادَ ابنُ يعيشَ هذا الفارقَ وأظهرَهُ بالموازنةِ بينَ قولنا: مررتُ بزيدٍ القائمِ، وقولنا: مررتُ بزيدٍ قائمًا، فالصفةُ لتمييزِه وفصلِه عن غيرِه من الزيدين ممّن لا يتّصفون بالقيامِ، والحالُ لوصفِه؛ لأنّه لا يلتبسُ بغيرِه[٢٥].

في ضَوْءِ ذلك فإنّ الصفةَ في مثلِ: "ما عادَ من قائدٍ منتصرٍ، وفي فلكٍ ماخرٍ في اليمِّ مشحونٍ، ولا تشربْ في كوبٍ مكسورٍ، ولا يبغِ امرؤٌ على امرئٍ مستسهلٌ، ويُسعدني ناظمٌ شعرًا مبتدئٌ ..." ينبغي أن تظلَّ صفةً، وليس مشاعًا نصبُها على الحاليّةِ إلاّ إذا قصدَ المتكلّمُ انحرافًا في المعنى؛ فالوصفُ لما يُشتركُ فيه، والحالُ للمتفرّدِ أو لما يُشتركُ فيه، وهذا الذي "يشتركُ فيه" يتحقّقُ بالصفةِ، فلا يلجأُ إلى الحالِ إلاّ إذا تفرّدَ الموصوفُ، وأتوقّفُ إلى بيانِ بعضِ ما سبقَ، فالصفةُ في "لا يبغِ امرؤٌ على امرئٍ مستسهلٌ " تعني أنّ هناك أصنافًا؛ امرأً مستسهلاً وآخرَ غيرَ مستسهلٍ، والنهيُ موجّهٌ إلى من يتّصفُ بالصفةِ الأولى، ولا يشملُ غيرَ المستسهلِ، فإذا نصبنا على الحاليّةِ " لا يبغِ امرؤٌ على

امرئٍ مستسهلاً" كانَ النهيُ عامًّا الناسَ في حدودِ هذه الحالِ، وفي قولِه: "في فلكٍ ماخرٍ في اليمِّ مشحونًا" لم يردِ القائلُ أنْ يجعلَ "مشحونًا" صفةً ثانيةً للفلكِ، فالإعجابُ لديه أنْ كانَ الفلكُ ماخرًا في الحالةِ التي كانَ مشحونًا فيها.

وعلى كلٍّ فإذا لم يكن هذا المعنى اللطيفُ مقصودًا فلا مسوّغَ للمجيءِ بالحالِ في هذه المواضعِ، ويبدو أنّ معنى الحاليّةِ من المعاني السياقيّةِ التي تُحتملُ في لغةِ المشافهةِ أكثرَ من احتمالِها في الكلامِ المكتوبِ؛ ولذا فقد ماتَ جلُّ هذه الأساليبِ ولا نألفُ مثلَها فيما نكتبُ، فندرسُ تلكم المسوّغاتِ نظريًّا، ولكن لا يمكنُ أن نستسيغَ الأخذَ بها في مثلِ "هذا فعلٌ ماضٍ ناقصًا، ومررتُ بطالبِ علمٍ قائمًا ..." فالنصبُ لا داعيَ له إلاّ أنْ يتكفّلَهُ سياقُ كلامٍ دالٍّ.

وعقدَ سيبويه ثلاثةَ أبوابٍ للكلامِ على مجيءِ الحالِ من اسمِ الإشارةِ، نحوُ: هذا عبدُ اللهِ منطلقًا، وهؤلاءِ قومُكَ منطلقين، وذاك عبدُ اللهِ ذاهبًا، وهذا عبدُ اللهِ معروفًا، قالَ: "والمعنى أنّكَ تريدُ أن تنبِّهَهُ له منطلقًا، لا تريدُ أن تعرِّفَهُ عبدَ اللهِ؛ لأنّك ظننتَ أنّه يجهلُهُ، فكأنّك قلتَ: انظر إليه منطلقًا، فمنطلقٌ حالٌ قد صارَ فيها عبدُ اللهِ..."[٢٦]، وعلى الرغمِ من وضوحِ تمييزِه في هذا الموطنِ فإنّه رجعَ إلى وجهِ الرفعِ ليكشفَ عن تركيبِه الإعرابيِّ ومضمونه فقالَ: "هذا بابُ ما يجوزُ فيه الرفعُ ممّا ينتصبُ في المعرفةِ، وذلك قولُك: هذا عبدُ اللهِ منطلقٌ ..."[٢٧]، وأعقبَهُ بابَ "ما يرتفعُ فيه الخبرُ لأنّه مبنيٌّ على مبتدأٍ أو ينتصبُ فيه الخبرُ لأنّه حالٌ لمعروفٍ مبنيٍّ على مبتدأ، فأمّا الرفعُ فقولُكَ: هذا الرجلُ منطلقٌ ...، وأمّا النصبُ فقولُكَ: هذا الرجلُ منطلقًا... وإنّما يريدُ في هذا الموضعِ أنْ يُذكّرَ المخاطبَ برجلٍ قد عرفَهُ قبلَ ذلك، وهو في الرفعِ لا يريدُ أن يُذكّرَه بأحدٍ، وإنّما أشارَ فقالَ: هذا منطلقٌ"[٢٨].

بل إنّ إمكانَ تنكيرِ العلمِ يُدخلُ الرفعَ مُدخلَ الصفةِ، فإنْ قلتَ: هذان زيدان منطلقان، لم يكن هذا الكلامُ إلاّ نكرةً "وعلى هذا الحدِّ تقولُ: هذا زيدٌ منطلقٌ، ألا ترى أنّك تقولُ: هذا زيدٌ من الزيدينَ، أي: هذا واحدٌ من الزيدين، فصارَ كقولِكَ: هذا رجلٌ من الرجالِ"[٢٩]، وإمكاناتُ تنكيرِ العلمِ واسعةٌ في العربيّةِ، وفي ضَوْئها تُؤلفُ تراكيبُ من مثلِ: مررتُ بمحمّدٍ جالسٍ، أي: بشخصٍ مسمًّى بهذا الاسمِ[٣٠].

وفي موطنٍ سابقٍ توقّفَ إلى التمييزِ بينَ معنى الرفعِ ومعنى النصبِ في مثلِ "من ذا قائمًا بالبابِ؟" و"من ذا خيرًا منك؟" قالَ: "وأمّا قولُهم: من ذا خيرٌ منك، فهو على قولِه: من الذي هو

خيرٌ منك، لأنّك لم تُرد أن تشيرَ أو تومئَ إلى إنسان قد استبانَ لك فضلُهُ على المسؤول فيُعلمَكَهُ، ولكنّك أردت: من ذا الذي هو أفضلُ منك، فإنْ أومأتَ إلى إنسان قد استبانَ لك فضلُهُ عليه، فأردت أنْ يُعلمَكَهُ نصبتَ "خيرًا منك" كما قلتَ: من ذا قائمًا ..."[٣١].

وجليٌّ أنّ ملابساتِ السياقِ ومقاصدَ الكلامِ تتحكّمُ في توجيهِ هذه الوجوهِ، وتوجبُ على المتكلّمِ أنْ ينتخبَ وجهًا دونَ سواه، ويكادُ الوجهُ المحمولُ على الحاليّةِ يقتصرُ، في كثيرٍ من الأحيانِ، على مواقفِ المشافهةِ الحيّةِ، وقلّما احتيجَ إليه في الكلامِ المكتوبِ، ولعلّ هذا يفسّرُ طمسَ بعضِ هذه الوجوهِ عندَ المتأخّرين، فهم يتحدّثون عن النصبِ في سياقِ كلامهم على حذفِ العاملِ في الحالِ، ولم يحتفظوا من كلامِ سيبويهِ إلاّ بما يتعلّقُ بتقديرِ العاملِ؛ "أشيرُ إليه، وانظر إليه".

والحالُ المؤكّدةُ مضمونَ جملتِها تأتي بألفاظٍ مخصوصةٍ تدلُّ على مدحٍ أو ذمٍّ أو تباه...، وبعدَ جملةٍ اسميّةٍ نمطيّةٍ معرّفةِ الركنين، نحو: "هو محمّدٌ فارسًا، وزيدٌ أخوك عطوفًا..."، والأصلُ في الواقعةِ بعدَ الضميرِ أنْ تكونَ منصوبةً إلاّ في كلامٍ شفهيٍّ يداخلُهُ السكتُ والوقفُ؛ هو محمّدٌ، هو فارسٌ، بحذفِ الضميرِ الثاني، ولكنّ سيبويهِ يشيرُ إلى تعدّدٍ بينَ الحاليّةِ والوصفِ في أسلوبٍ لا يكونُ فيه الخبرُ معرفةً، بل نكرةً موصوفةً، قالَ: "وممّا ينتصبُ لأنّه حالٌ وقعَ فيه أمرٌ قولُ العربِ: هو رجلُ صدقٍ معلومًا ذاك، وهو رجلُ صدقٍ معروفًا ذاك، وهو رجلُ صدقٍ بيّنًا ذاك، كأنّه قالَ: هذا رجلُ صدقٍ معروفًا صلاحُهُ، فصارَ حالاً وقعَ فيه أمرٌ، لأنّك إذا قلتَ: هو رجلُ صدقٍ، فقد أخبرتَ بأمرٍ واقعٍ، ثُمَّ جعلتَ ذلك الوقوعَ على هذه الحالِ، ولو رفعتَ كانَ جائزًا على أنْ تجعلَهُ صفةً، كأنّك قلتَ: هو رجلٌ معروفٌ صلاحُهُ ...، وإن شئتَ قلتَ: معروفٌ ذلك ومعلومٌ ذلك، على قولِك: ذاك معروفٌ وذاك معلومٌ"[٣٢]، وليسَ هذا من بابِ مجيءِ الحالِ من النكرةِ وإنْ أشبهَهُ في وجهِ الإتباعِ.

ولا إشكالَ في إمكانِ رفعِ الحالِ المؤكّدةِ إذا كانَ المبتدأُ غيرَ ضميرٍ؛ "زيدٌ أخوك رحيمًا أو رحيمٌ"، فإنْ لم يدلّ اللفظُ على تأكيدٍ وجبَ رفعُهُ؛ "زيدٌ أخوك قائمٌ"، ولا يجوزُ نصبُهُ، ولكنّ المبرّدَ وابنَ يعيشَ التمسا لنصبِ مثلِه وجهًا من المعنى، فـ "زيدٌ أبوك قائمًا" و"زيدٌ أخوك منطلقًا" ممّا يحتملُهُ المجازُ إذا قُصدَ بالأبِ والأخِ التبنّي والصداقةُ[٣٣]، وهذا ممّا لا يتجاوزُ الافتراضَ.

وبصرفِ النظرِ عن رأيِ من منعَ مجيءَ الحالِ من المبتدأ فإنّ المجيءَ بها منه، سواءٌ أكانَ مجرّدًا، أم كانَ مسبوقًا بحرفِ نصبٍ كـ "ليت" و"لعلّ" و"كأنّ"[٣٤] – فإنّ ذلك يُدْخلُ هذا الأسلوبَ

في بابٍ من التعدّدِ ندركُهُ إذا وازنّا بينَ رفعِ الخبرِ و جعلِ ما بعدَه صفةً له، ونصبِه على الحاليّةِ وجعلِ ما بعدَه خبرًا نحو: "البردُ، قارسًا، ضارٌّ"، و"الشمسُ، شديدةً، محرقةٌ"، و"زيدٌ، شاهدًا، صادقٌ"، و"ليتَ هندًا، ربةَ بيتٍ، ناجحةٌ"، و"لعلّها، طالبةً، فاشلةٌ" ...، فالنصبُ على الحاليّةِ يشيرُ إلى أنّ الخبرَ ربّما لا يصدقُ على المبتدأ في غيرِ هذه الحالة، ... فليسَ بالضرورةِ أن يكونَ البردُ ضارًّا إلاّ إذا كانَ قارسًا، وزيدٌ قد يكونُ غيرَ صادقٍ في غيرِ موقفِ الشهادة، وهندٌ قد تكونُ ناجحةً في غيرِ أمورِ البيتِ، ولعلّها فاشلةٌ في حالةِ كونِها طالبةً فقط، ويحسنُ أنْ يُشارَ إلى أنّ مجيءَ الحالِ من المبتدأ يريحُ الاستخدامَ المعاصرَ من مثلِ "زيدٌ كرئيسٍ للجامعة، أو بصفته رئيسًا، ... يفعلُ كذا"، فأمثلُ من ذلك "زيدٌ، رئيسًا أو عميدًا أو ...، يفعلُ كذا"، ويمكنُ أن يُحصرَ المنصوبُ بينَ علامتي ترقيمٍ، بصرفِ النظرِ عن إعرابِه.

ومثلُ ما سبقَ ما يقعُ في بعضِ الحالِ السادّةِ مسدَّ الخبرِ، فالحقولُ الدلاليّةُ للألفاظِ توجبُ الحاليّةَ في مثلِ "شربي الدواءَ سائلاً"، وتوجبُها العلاقاتُ الشكليّةُ في "قراءتي النشيدَ مكتوبًا"، فإذا انحلّ هذان الموجّهان دخلَ التركيبُ في بابٍ من التعدّدِ توجّهُهُ المقاصدُ كـ "قراءتي القصيدةَ ممتعةٌ"؛ فالقراءةُ هي الممتعةُ، والنصبُ "ممتعةً" حالٌ من القصيدةِ وتقييدٌ للقراءةِ"، ومثلُها "إكرامي الضيفَ عظيمٌ أو عظيمًا".

مـــن الاستثنـــاءِ

إذا كُرِّرَ المستثنى في الاستثناءِ المنفيِّ في مثلِ "ما فازَ إلاّ محمّدٌ إلاّ عليًّا"، و"ما حضرَ أحدٌ إلاّ محمّدٌ إلاّ أبا عليٍّ"، و"ما عُرِفَ بحزمٍ إلاّ عمرُ إلاّ الفاروقَ" — احتملَ ما بعدَ "إلاّ" الثانيةِ ضبطين، يعتمدُ الأخذُ بأحدِهما على المعنى، فإذا كانَ التكرارُ مؤدِّيًا إلى تعدّدِ المستثنى وجبَ النصبُ؛ فالفائزُ، في الجملةِ الأولى، محمّدٌ وعليٌّ، والحاضرُ، في الثانيةِ، محمّدٌ وأبو عليٍّ، والمعروفُ بحزمِه، في الثالثةِ، عمرُ والفاروقُ، وإذا كانَ التكرارُ غيرَ مؤدٍّ إلى تعدّدِ المستثنى وجبَ إتباعُهُ، ثُمَّ اعتمدَ تفسيرُهُ على العلاقةِ بينَ المستثنيين، فإن لم يكنِ الثاني صالحًا لأن يكونَ صفةً أو بدلاً مطابقًا كـ "ما فازَ إلاّ محمَّدٌ، إلاّ عليٌّ" جُعلَ بدلَ غلطٍ، فالفائزُ هو عليٌّ، وذُكرَ محمّدٌ سهوًا، وإنْ صلحَ الثاني للوصفيّةِ أو غيرِها كـ "ما فازَ إلاّ محمّدٌ إلاّ أبو عليٍّ"، و"ما حضرَ إلاّ زيدٌ إلاّ المجدُّ"، و"ما عُرِفَ بحزمِه إلاّ عمرُ إلاّ الفاروقُ" — جُعلَ تابعًا، فالفائزُ هو محمّدٌ المكنيُّ أبا عليٍّ، والحاضرُ هو زيدٌ المجدُّ، والحازمُ هو عمرُ الفاروقُ؛ فضلاً على إمكانِ إجراءِ هذا النمطِ على بدلِ الغلطِ.

وتلكم من المعاني السياقيّة التي تعتمدُ على وقائعِ المشافهة، وليست بمحتَمَلة في الكلامِ المكتوب، فالبدلُ المطابقُ والنعتُ يأتيان في المكتوب دونَ تكرارِ "إلاّ"، نحو "ما فازَ إلاّ محمّدٌ أبو عليٍّ، وما حضرَ إلاّ بكرٌ المجدُّ، وما عُرِفَ إلاّ عمرُ الفاروقُ"، وبدلُ الغلطِ ممّا لا يقعُ في كلامٍ مكتوبٍ.

وتلكم المقاصدُ أفصحَ عنها سيبويه؛ فقد ذكرَ حكمَ النصب، ثُمَّ قالَ: "ولو قُلتَ: ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ أبو عبد الله، كانَ جيّدًا، إذا كانَ أبو عبد الله زيدًا، ولم يكن غيرَهُ، لأنّ هذا يكرّرُ توكيدًا كقولكَ: رأيتُ زيدًا زيدًا، وقد يجوزُ أنْ يكونَ غيرَ زيدٍ على الغلطِ والنسيانِ كما يجوزُ رأيتُ زيدًا عمرًا، لأنّه إنّما أرادَ عمرًا فنسيَ فتداركَ"[٣٥].

وتوقّفَ سيبويه إلى إمكانِ إبدالِ المستثنى من مرجعين محتَملَين بعدَ الأفعالِ القلبيّة، فنقولُ: "ما أظنُّ أحدًا يقولُ ذاكَ إلاّ زيداً"، وإن رفعتَ فجائزٌ حسنٌ، وكذلك "ما علمتُ أحدًا يفعلُ ذلك إلاّ زيدًا"، وإن شئتَ رفعتَ، وكشفَ عن توجيهِ الإعراب؛ إبدالاً من "أحدٍ" نصبًا أو من فاعلِ "يقولُ" رفعًا، وأمّا الفوارقُ الدلاليّةُ بينَ الوجهين فتُفهمُ من كلامه على الأفعالِ غيرِ القلبيّة؛ ذلك أنّ واحدًا من ذينكم الوجهين لا يُحتملُ معناه معَها، قالَ: "وتقولُ: ما ضربتُ أحدًا يقولُ ذاكَ إلاّ زيدًا، لا يكونُ في ذا إلاّ النصبُ، وذلك لأنّك أردتَ في هذا الموضعِ أن تُخبرَ بموقوعِ فعلكَ، ولم ترد أن تخبرَ أنّه ليس يقولُ ذاكَ إلاّ زيدٌ، ولكنّك أخبرتَ أنّك ضربتَ ممّن يقولُ ذلك زيدًا، والمعنى في الأوّلِ [يقصدُ بعدَ الأفعالِ القلبيّة] أنّك أردتَ ليس يقولُ ذاكَ إلاّ زيدٌ"[٣٦].

وتحتملُ "غيرُ" الصفةَ والاستثناءَ إذا وقعت بعدَ نكرة، وينشأُ عن ذلك تعدُّدٌ في المعنى، أقتصرُ على ما يتمايزُ فيه الضبطُ، قالَ ابنُ يعيشَ: "ألا ترى أنّ الرجلَ إذا أقَرَّ فقالَ: لفلانٍ عندي مائةٌ غيرُ درهمٍ، برفعِ "غير" يكونُ مقرًّا بالمائة كاملةً؛ لأنّ غيرَه هنا صفةٌ للمائة، وصفتُها لا تنقصُ شيئًا منها، وكذلك لو قالَ: له عليَّ مائةٌ إلاّ درهمٌ، كانَ مقرًّا بالمائة كاملةً؛ لأنّ "إلاّ" تكونُ وصفًا كغيرٍ ...، ولو قالَ: له عندي مائةٌ غيرَ درهمٍ أو إلاّ درهمًا، لكانَ مقرًّا بتسعةٍ وتسعين؛ لأنّه استثناءٌ"[٣٧].

ومثلُ ذلك "ما أتاني من أحدٍ غيرِ مقصّرٍ، أو إلاّ مقصّرٍ"، و"ما لك من معينٍ غيرِ خاملٍ، أو إلاّ خاملٍ" والمعنى: أنّ المتكلّمَ أتاه ناسٌ مقصّرون، وله معينون خاملون، ورفعُ "غيرٍ" أو ما بعدَ "إلاّ" على البدلِ يعني: أنّ المتكلّمَ لم يأتِهِ إلاّ شخصٌ واحدٌ مقصّرٌ، ولا معينَ له إلاّ شخصٌ خاملٌ[٣٨].

من قطعِ المتبوعِ عن تابعِهِ والاختصاصِ

وهذه أساليبُ انفعاليّةٌ كانت تجري على ألسنة العربِ في المدحِ والتعظيمِ والترحّمِ والذمِّ أو الشتمِ والاختصاصِ، ويتحكّمُ في توجيهها جملةٌ من العناصرِ السياقيّة، تبدأُ بمقاصدِ المتكلّمِ وتنتهي بمداركِ المستمعِ، وبينَهما الأداءُ الصوتيُّ وأعرافُ المجتمعِ التي تحدّدُ ما يمتدحُ به أو يذمُّ، وقد أولى سيبويه هذه الأساليبَ عنايةً فائقةً، وإنْ جاءت متناثرةً في مواضعَ متباعدة، ولكن، لم يبقَ منها لدينا إلاّ الأنماطُ المحفوظةُ كـ "نعم" و"بئس" ...، وأمّا ما كانَ من قطعِ المتبوعِ عن تابعِه لتلكم الغاياتِ فقد حُشِرَ في جانبٍ شكليٍّ لا حياةَ فيه، بل لا معنى له، يتمثّلُ في الإشارةِ إلى حالةِ الرفعِ في بابِ حذفِ المبتدأ وجوبًا، ولا يجاوزُ ذلك أمثلةً متعارفةً متحجّرةً كـ "الحمدُ للهِ، الحميدُ، وأعوذُ باللهِ من الشيطانِ، الرجيمُ، ومررت بزيدٍ، البائسُ ..." وهي ممّا لا يكادُ يُستساغُ أو يُستبانُ عندَ المتعلّمين.

ومعروفٌ أنّ من مقاصدِ النعتِ الذي يتبعُ منعوتَهُ في حركتِه أن يكونَ للثناءِ أو الذمِّ، قالَ الرضيُّ: "وإنّما يكونُ لمجرّدِ الثناءِ أو الذمِّ إذا كانَ الموصوفُ معلومًا عندَ المخاطَبِ، سواءٌ كانَ ممّا لا شريكَ له في ذلك أو كانَ ممّا له شريكٌ فيه، نحوُ: أتاني زيدٌ الفاضلُ العالمُ والفاسقُ الخبيثُ"[٣٩]، ولكنّ معنى الثناءِ أو الذمِّ قد يكونُ غيرَ مرادٍ إذا علمَ المتكلّمُ أنّ السامعَ لا يَعرفُ بملازمةِ هذه الصفةِ مَنْ وُصِفَ بها، ويصبحُ الوصفُ دالاً على التخصيصِ والتحديدِ لتمييزِ الموصوفِ عن غيرِه.

وإذا كانَ السياقُ يفيدُ في توجيهِ المقاصدِ في مثلِ ذاك النمطِ فإنّ التحكّمَ في الضبطِ، انحرافًا به عن معهودِه، يكونُ أكثرَ عونًا على هذا التوجيه، فقد عقدَ سيبويه بابًا لما ينتصبُ على التعظيمِ والمدحِ، وأتبعَهُ بابَ ما ينتصبُ على الشتمِ؛ ابتدأَ الأوّلَ بقولِه: "وإن شئتَ جعلتَهُ صفةً على الأوّلِ، وإنْ شئتَ قطعتَهُ فابتدأتَهُ، وذلك قولُكَ: الحمدُ للهِ الحميدَ ..."، وقد عالجَ فيه جملةً من الشواهدِ والأمثلةِ التي يتعدَّدُ ضبطُها بينَ الإتباعِ والنصبِ أو القطعِ إلى الرفعِ، وأقتصرُ على مثالٍ دالٍّ، قالَ: "وزعمَ عيسى أنّهُ سمعَ ذا الرُّمَّةِ يُنشدُ هذا البيتَ نصبًا:

لقد حَمَلت قيسُ بنُ عَيْلانَ حَربَهـا ... على مُستقِلٍّ للنوائبِ والحربِ

أخاها إذا كانت عِضاضًا سما لهـا ... على كلِّ حالٍ من ذَلولٍ ومن صعبِ

زعمَ الخليلُ أنّ نصبَ هذا على أنّكَ لم تُرد أن تحدِّثَ الناسَ ولا مَن تخاطبُ بأمرٍ جهلوه، ولكنّهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعلَهُ ثناءً وتعظيمًا ونصبَه على الفعلِ"[٤٠].

واستهلّ كلامَهُ في بابِ الشتمِ بقولِه: "تقولُ: أتاني زيدٌ الناسقَ الخبيثَ، لم يُرد أن يكرّرَهُ ولا يعرِّفَكَ شيئًا تنكرُهُ، ولكنّه شتمَهُ بذلك ..." وعالجَ فيه أمثلةً قلّبَ معناها وَفْقًا لطرائق ضبطِها، ومن بعضِ ما جاءَ به: "وَأمّا قولُ حسّانَ بنِ ثابتٍ:

حارِ بنَ كعبٍ ألا أحلامَ تَزجُرُكـــم ... عنّي وأنتم من الجوفِ الجماخيـــرِ

لا بأسَ بالقومِ من طولٍ ومن عِظمٍ ... جسمُ البغـــالِ وأحـــلامُ العصافيـــرِ

فلم يُرد أنْ يجعلَهُ شتمًا، ولكنّه أرادَ أن يعدِّدَ صفاتِهم ويفسِّرَها، فكأنّه قالَ: أمّا أجسامُهم فكذا، وأمّا أحلامُهم فكذا، وقالَ الخليلُ، رحمَهُ اللهُ: لو جعلَهُ شتمًا فنصبَهُ على الفعلِ كانَ جائزًا"[٤١].

وفي أثناءِ كلامِه على هذه الأساليبِ استقصى الحقولَ الدلاليّةَ للألفاظِ التي تستخدمُ فيها؛ ولذلك فكلّما وقفَ عندَ صفةٍ تحتملُ مدحًا أو ذمًّا أشارَ إلى إمكانِ قطعِها عن الموصوفِ لإظهارِ هذا المعنى[٤٢].

وجليٌّ أنّ العربَ كانت تتحكّمُ في ضبطِ التابعِ من تلكم الألفاظِ وفقًا لمقاصدِها، فالذي يلزمُ التابعَ حركةَ متبوعِه يُريدُ أنْ يَميزَهُ عن غيرِه، ولا يقصدُ إلى مدحٍ أو ذمٍّ، فهيَ دلالةُ تمييزٍ عارضةٌ، لا تُشربُ معناها إلاّ إذا كانَ المستمعُ على درايةٍ بتلبّسِ الموصوفِ بها، ساعتئذٍ يصبحُ المجيءُ بها دالاً على مقصدِ المتكلّمِ، وإلاّ فإنّ على المتكلّمِ أنْ يقطعَ المنعوتَ إلى النصبِ أو الرفعِ فيقولَ: مررت بزيدٍ، العالمَ أو العالمُ، ولا يتّضحُ القطعُ إلى الرفعِ إذا كانَ المتبوعُ مرفوعًا؛ "جاءَ زيدٌ الخبيثُ" إلاّ بتنغيمِ الكلامِ المنطوقِ، أو بترقيمٍ مخصوصٍ في المكتوبِ؛ كأن يُسبقَ بفصلة، ومثلُ هذا يُقالُ عن تابعِ المنصوبِ؛ "رأيتُ زيدًا الخبيثَ"، فالقطعُ إلى النصبِ لا يكشفُهُ إلاّ التنغيمُ أو الترقيمُ، فإنْ تشبّثنا بالاقتصارِ على دلالةِ الحركةِ الإعرابيّةِ على المعنى دونَ التعويلِ على الأداءِ والترقيمِ كانَ من الأنسبِ الأخذُ بالتخالفِ؛ أنْ يُقطعَ نعتُ المرفوعِ إلى النصبِ، ونعتُ المنصوبِ إلى الرفعِ، ويستوي الرفعُ والنصبُ في نعتِ المجرورِ، وقد أوجبَ بعضُهم فصلَ النعتِ المقطوعِ بسكتةٍ في المنطوقِ وفصلةٍ في المكتوبِ[٤٣].

ويبدو أنّ التحكّمَ في حركةِ توابعِ الأسماءِ المعرّفةِ لم يكن يتوقّفُ على تلكم المقاصدِ، بل كانَ يأتي على نحوٍ واسعٍ لغاياتِ التخصيصِ والبيانِ، فإذا لم يكن لفظُ التابعِ من الحقولِ الدلاليّةِ للمدحِ والذمِّ أصبحَ داخلاً في سياقاتِ التخصيصِ والتحديدِ، يُنصبُ بفعلٍ تقديرُهُ "أخصُّ" أو "أعني"،

وأتوقّفُ إلى تعدّدِ ضبطِ تابعِ المنادى، فتابعُ العلمِ المفردِ واسمِ الإشارةِ يحتملُ ضبطين، فتقولُ: "يا محمّدُ المجدُّ، أو المجدَّ، ويا هذا المسافرُ، أو المسافرَ"، وقد وجَّهَ القدماءُ هذا التعدُّدَ وَفْقًا لمجريات السياقِ ومقاصدِ المتكلِّمِ التي تتأثّرُ بعلاقته اللحظيّةِ بالمستمعِ، ومؤدّى كلامِ سيبويه والمبرّدِ على هذا التعدّدِ يدلُّ على أنّه ينبغي على المتكلِّمِ أنْ يلتزمَ الرفعَ إذا جاءَ بالتابعِ ملازمًا المنادى في النطقِ، دونَ سكتٍ أو توقُّفٍ، وذلك لعلمه أنّه يحتاجُ إليه لرفعِ الإبهامِ والغموضِ عن لفظِ المنادى، أمّا إذا قدّرَ، بدءًا، أنّ لفظَ المنادى واضحٌ متميّزٌ، وسكتَ بعدَهُ، ثُمَّ أدركَ أنّهُ لم يبلّغ مرادَهُ لوجودِ آخرين يلتبسُ بهم المنادى، ويكونُ هذا بأنْ يلمحَ أن هيئةَ المستمعِ تدلُّ على ذلك – فإنّه يأتي بالتابعِ، بعدَ توقّفٍ، منصوبًا بفعلٍ تقديرُه "أخصُّ" أو "أعني".

جعلَ سيبويه تابعَ العلمِ مترجّحاً بين الرفعِ والنصبِ، أمّا تابعُ اسمِ الإشارةِ فالأصلُ أنْ يُرفَعَ، وقد فسّرَ هذا الأصلَ بأنْ "ليس ذا بمنزلةِ قولكَ: يا زيدُ الطويلُ، من قِبَلِ أنّكَ قلتَ: يا زيدُ، وأنتَ تريدُ أن تقفَ عليه، ثُمَّ خفتَ ألاّ يُعرفَ فنعتّهُ بالطويلِ، وإذا قلتَ: يا هذا، فأنت لم تُرد أن تقفَ على هذا ثُمَّ تصفَهُ بعدَما تظنّ أنّه لم يُعرف"(٤٤)، ثُمَّ عادَ إلى إمكانِ نصبِ تابعِ اسمِ الإشارةِ فقالَ: "وقالَ الخليلُ – رحمَهُ اللهُ – : إذا قلتَ: يا هذا، وأنتَ تريدُ أن تقفَ عليه ثُمَّ تؤكّدَهُ باسمٍ يكونُ عطفًا عليه فأنتَ فيه بالخيارِ، إن شئتَ رفعتَ، وإن شئتَ نصبتَ"(٤٥)، وأكّدَ مثلَ هذا المبرِّدُ؛ فتابعُ "يا أيُّها" مرفوعٌ، لأنّه لا يحتملُ السكتَ ولا الوقفَ كما يحتملُ العلمُ واسمُ الإشارةِ؛ "فأنتَ في "هذا" مخيَّرٌ، إنْ شئتَ أنْ تقولَ: يا هذا الرجلَ، جازَ، وذلك لأنّك تقولُ: يا هذا، وتقفُ، فإذا وقفتَ عليه كنتَ في النعتِ مخيّرًا، كما كانَ ذلك في قولك: يا زيدُ"(٤٦).

فالمعنى أو السياقُ الذي أوجبَ التعدُّدَ ينحسرُ في كلامنا المكتوبِ في وجهٍ واحدٍ هو الرفعُ؛ "يا هذا الرجلُ، ويا محمّدُ النشيطُ" ولا تعدُّدَ، فالتعدُّدُ في سياقاتِ المشافهةِ التي يكونُ فيها الأداءُ دليلاً، وملامحُ المستمعِ موجّهًا أو موجبًا.

وأُسلوبُ الاختصاصِ المألوفُ "نحنُ، العربَ، نكرمُ الضيفَ" الأصلُ فيه أنْ يحملَ معنى الفخرِ والتباهي ...، وما يأتي لهذه الغايةِ ينبغي أنْ يكونَ معلومًا؛ ولذا فقد جعلَ سيبويه النصبَ على التعظيمِ والمدحِ مُشبهًا في معناهُ والقصدِ منه لـــ "إنّا، بني فلان، نفعلُ كذا؛ لأنّهُ لا يُريدُ أنْ يُخبرَ من لا يدري أنّه من بني فلان، ولكنّهُ ذكرَ ذلك افتخارًا وابتهاءً"(٤٧)، وألحَّ على ربطه بهذا المعنى في البابِ الذي أفردَهُ له، فإنْ لم يُقصد انحرفَ الضبطُ إلى وجهٍ آخرَ، وممّا جاءَ به "وأمّا قولُ لَبيدٍ:

نحـــنُ بنـــو أمِّ البنيـــن الأربعـــةْ ونحنُ خيرُ عامـــرِ بـــنِ صَعْصَعَـــةْ

فلا يُنشدونه إلاّ رفعًا؛ لأنّه لم يُرد أن يجعلَهم إذا افتخروا أن يُعرفوا بأنّ عدّتَهم أربعةٌ، ولكنّه جعلَ الأربعةَ وصفًا، ثُمَّ قالَ: المطعمون الفاعلون، بعدَما حَلاّهم ليُعرفوا"[٤٨].

فثَمَّ فارقٌ دلاليٌّ بينَ قولنا: "نحنُ، العربَ، أقرى الناسِ" وما يشعرُ به من فخرٍ وتباهٍ، وقولِنا: "نحنُ العربُ، أقرى الناسِ" وما يُرادُ به من إخبارٍ مجرّدٍ[٤٩].

وليس خافيًا أنّ أسلوبَ الاختصاصِ في حدِّه المحتَفَظِ به لدينا تحجَّرَ في قالبٍ شكليٍّ، لا يتجاوزُ قصدَ البيانِ وزيادةَ التحديد، ثُمَّ هو محكمُ الضبطِ نصبًا، فإن رُفعَ أدرجَ، لدى بعضِهم، في مدارجِ الخطأ، والأصلُ أن يكونَ الضبطُ معتمدًا على السياقِ ومقاصدِ الكلامِ، فلا إشكالَ في المجيءِ به مرفوعًا إذا لم يكن تخصيصًا يُفهمُ شيئًا من المعاني الذاتيّةِ كالفخرِ والتباهي والتواضعِ أو التعالي ...، فإنْ أفهمَ ذلك نُصبَ وحُصرَ بينَ علامتي ترقيمٍ ليكونَ الترقيمُ موجّهًا للأداءِ والمعنى.

وباختصارٍ فإنّ جلَّ التعدّدِ السابقِ، أصبحَ غيرَ مألوفٍ؛ لأنّ الناسَ لا يُعنون إلاّ بالكلامِ المكتوبِ، وذاكَ من وقائعِ لغةٍ تجري حيّةً على ألسنةِ الناسِ.

مـــن العطـــفِ

يعرضُ المتأخّرون لجوانبَ من التعدّدِ الشكليِّ في العطفِ على معمولي "ليس" و"ما كانَ"، فيُعنَوْنَ بتقديرِ الإعرابِ، وكانَ سيبويه قد عالجَ ذلك فوجدَ أنّ بجوارِ ما يتعدَّدُ لأسبابٍ شكليّةٍ أنماطًا تنطوي على تنوّعٍ في المعنى، تنبَّهَ إلى أنّ الضبطَ في العطفِ بعدَ "ما" يتعدّدُ كما يتعدّدُ بعدَ "ما كانَ" و"ليس"، ولكنّه يفارقُه في أنّه لا ينطوي على فارقٍ في المعنى؛ قالَ: "وتقولُ: ما عبدُ اللهِ خارجًا، ولا معنٌ ذاهبٌ، فترفعُهُ على أنْ لا تُشركَ الاسمَ الآخرَ في "ما"، ولكن تبتدئُهُ كما تقولُ: ما كانَ عبدُ اللهِ منطلقًا، ولا زيدٌ ذاهبٌ، إذا لم تجعلْهُ على "كانَ" وجعلتَهُ غيرَ ذاهبٍ الآنَ، وكذلك "ليس"، وإن شئتَ جعلتَها "لا" التي يكونُ فيها الاشتراكُ فتنصبُ، كما تقولُ في "كانَ": ما كانَ زيدٌ ذاهبًا ولا عمرٌو منطلقًا، وذلك قولُك: ليس زيدٌ ذاهبًا ولا أخوك منطلقًا، وكذلك "ما زيدٌ ذاهبًا ولا معنٌ خارجًا"، ثُمَّ قالَ: "و"ما" يجوزُ فيها الوجهان كما يجوزُ في "كانَ"، إلاّ أنّكَ إنْ حملتَهُ على الأوّلِ أو ابتدأتَ فالمعنى أنّك تُنفي شيئًا غيرَ كائنٍ في حالِ حديثِكَ، وكانَ الابتداءُ في "كانَ" أوضحَ؛ لأنّ المعنى يكونُ على ما مضى وعلى ما هو الآنَ"[٥٠]، فحالةُ النصبِ بعدَ "كانَ" تُقيّدُ النفيَ بالزمنِ الماضي، وكأنّ المتكلّمَ كررَ "كانَ" فقالَ: ما كانَ عبدُ اللهِ منطلقًا وما كانَ زيدٌ

ذاهبًا، وحالةُ الرفعِ تقيّدُ ما قبلَ العطفِ بالمضيِّ، وتصرفُ ما بعدَه إلى الوقتِ الحاضرِ، وكأنّ المتكلّمَ قالَ: ما كانَ عبدُ الله منطلقًا أمسِ أو فيما مضى، ولا زيدٌ ذاهبٌ الآنَ.

وفي العطفِ على خبرِ الناسخِ المجرورِ يُميِّزُ سيبويه بينَ العطفِ على المجرورِ بحرفٍ زائدٍ والمجرورِ بحرفٍ أصليٍّ، فكلاهما متعدّدُ الضبطِ، ولكنّ الثانيَ يتعدَّدُ معناهُ، قالَ: "وتقولُ: ما زيدٌ كعمرٍو ولا شبيهًا به، وما عمرٌو كخالدٍ ولا مفلحًا، النصبُ في هذا جيّدٌ؛ لأنّكَ إنّما تريدُ: ما هو مثلَ فلانٍ ولا مفلحًا، هذا وجهُ الكلامِ، فإن أردتَ أنْ تقولَ: ولا بمنزلةِ من يشبهُهُ، جررتَ، وذلك قولُكَ: ما أنت كزيدٍ ولا شبيهٍ به، فإنّما أردت: ولا كشبيهٍ به"[٥١]، والمعنيان مفترقان.

وفيما يُنصبُ على التحذيرِ، نحو: "إيّاك والإهمالَ" تجبُ الواوُ، ولا يجوزُ حذفُها إلاّ أن يُستعاضَ عنها بـــ "من"، ولكنّ سيبويه نظرَ في مجيءِ ما بعدَ الواوِ مصدرًا، كـــ "إيّاك وأن تهملَ" فوجدَ حذفَ الواوِ محتملاً، ولكنّه فرّقَ بينَ الاستخدامين؛ فجعلَ الأوّلَ مفعولاً به، أي: "إيّاك والإهمالَ"، والثانيَ مفعولاً لأجلِه، أي: "إيّاك أعظُ؛ مخافةَ أنْ تُهملَ"[٥٢].

وتبيحُ أصولُ العربيّةِ أنْ يُنصبَ ما يقعُ بعدَ واوِ العطفِ ليجعلَ مفعولاً معَه، إذا لم يكن هناك مانعٌ نحو: زارني محمّدٌ وعليًّا، ومررتُ بزيدٍ وبكرًا، وهذا الوجهُ محدّدٌ بمقاصدِ المتكلّمِ، ولا يَلجأُ إليه إلاّ إذا أرادَ أن ينصَّ على معنى المعيّةِ والمصاحبةِ، ذلك أنّ واوَ العطفِ لا تقتضي ذلك، وإن احتملته، فالإتباعُ إخبارٌ باشتراكهما في الحدثِ، بلا ترتيبٍ أو تزامنٍ؛ كأنْ يكونَ أحدُهما قد قامَ بالفعلِ قبلَ الآخرِ بأسبوعٍ، وأمّا النصبُ فإخبارٌ باجتماعهما معًا، ويلحظُ أنّ هذا الوجهَ تغيّبَ لدينا، وقد يُستغربُ لدى بعضهم، وإنّما يفرُّ الناسُ إلى المجيءِ بـــ "معَ" مكانَ الواوِ؛ "زارني محمّدٌ معَ عليٍّ، ومررتُ بزيدٍ مَعَ بكرٍ".

ومن التعدّدِ الذي غدا منكرًا لدينا ما يقعُ بينَ استخدامِ "أو" و"أم" بعدَ حرفي الاستفهامِ، فقد استقرَّ إلفُهما على أنْ تكونَ "أو" بعد "هل"، و"أم" بعدَ الهمزةِ، نحوُ: هل نجحَ محمّدٌ أو زيدٌ؟ وأزيدٌ نجحَ أم محمّدٌ؟ وأن تُستخدمَ إحداهما مكانَ الأخرى، كـــ "هل نجحَ زيدٌ أم محمّدٌ؟" – ممّا يُسلكُ في بابِ الخطأِ، ويشفعُ لهذا الحكمِ أنّه يعاينُ كلامًا مكتوبًا، ولا وجهَ له فيه.

وإخالُ أنّ لغةَ المشافهةِ عندَ العربِ كانت تتّسعُ لإستخدامِ الحرفين بعدَ كلٍّ واحدٍ من حرفي الاستفهامِ، ولكنّ ذلك كانَ موصولاً بمقتضياتِ المعنى ومجرياتِ السياقِ؛ فمجيءُ "أو" بعدَ "هل" واضحُ المعنى مطّردُ الاستعمالِ في الكتابةِ، وجوابُهُ إثباتٌ أو نفيٌ، ومجيءُ "أم" بعدَها كـــ "هل نجحَ

محمّدٌ، أم عليٌّ؟" استعمالٌ شفهيٌّ معناه: أنّ السائلَ قد سألَ عن نجاحِ محمّد، ثُمَّ استدرك وصرفَ السؤالَ إلى عليٍّ فكأنّه قالَ: هل نجحَ محمّدٌ؟ أم هل نجحَ عليٌّ؟ و "أم" فيه للإضرابِ، وجوابُهُ بـــ "نعم" أو "لا"، وفاقًا لأمرِ عليٍّ، أي: نعم، نجحَ عليٌّ، ولا علاقَةَ للمجيبِ بـــ "محمّد"؛ لأنّ المتكلّمَ انصرفَ عنه، قالَ سيبويه: "وإنْ شئتَ قلتَ: هل تأتيني أم تحدّثُني؟ وهل عندَك بُرٌّ أم شعيرٌ؟ على كلامين، وكذلك سائرُ حروفِ الاستفهامِ التي ذكرناها"(٥٣)، وبكلامِ المبرّدِ وابنِ السّراجِ فإنّ "أم" منقطعةٌ في مثلِ قولنا: "هل زيدٌ منطلقٌ أم عمرٌو؟"، ولديهما أنّ قائلَ ذلك "أضربَ عن سؤالِه عن انطلاقِ زيد وجعلَ السؤالَ عن عمرٍو، فهذا مجرى هذا، وليس على منهاجِ قولِك: أزيدٌ في الدارِ أم عمرٌو؟"(٥٤).

ومجيءُ "أم" بعدَ الهمزةِ للتسويةِ مألوفٌ معروفٌ، وجوابُهُ بالتعيّين، ومجيءُ "أو" بعدَها "أمحمّدٌ جاءَ أو زيدٌ؟" جوابُهُ إثباتٌ أو نفيٌ، وكأنّه استدراكٌ امتدَّ إليه المتكلّمُ بعدَ أن توقّفَ، قالَ ابنُ السرّاجِ: "واعلم أنّ جوابَ "أو" نعم أو لا، وجوابَ "أم" الشيءُ بعينِه، إن سألَ سائلٌ عن اسمٍ أجبتَ بالاسمِ، وإن سألَ عن الفعلِ أجبتَ بالفعلِ، إذا قالَ: أزيدٌ في الدارِ أو عمرٌو؟ فالجوابُ "نعم" أو "لا"؛ لأنّ المعنى: أأحدُهما في الدارِ؟ ..."(٥٥).

ومن البيّنِ أنّ ما كانَ محتَمَلاً في لغةِ المشافهةِ قد تغيّبَ؛ لأنّ لغةَ الكتابةِ لا تستوعبُهُ، في الغالبِ؛ ولذا لم يكن هناك ما يدعو إلى بقائِه في التوجيهِ فغدا منكرا.

من أسلوبِ الشرطِ وجوابِ الطلبِ

في أسلوبِ الشرطِ وما يحملُ عليه من الطلبِ، والجوابِ بـــ "إذن" أنماطٌ من التعدّدِ واسعةٌ؛ بعضُها ممّا تُدرَكُ فوارقُهُ الدلاليّةُ ببداهة، كما هي الحالُ في التمييزِ بينَ الشرطِ والاستفهامِ في مثلِ: "متى تحضُرْ نكرمْكَ"، و "متى تحضرُ؟ نكرمْك أو نكرُمك"، وهو ممّا لا يلتبسُ على أحد، فتنغيمُهُ أو ترقيمُهُ دالٌّ عليه فضلاً على الحركةِ، وأمّا التعدُّدُ في جوابِ الاستفهامِ فسنعالجُهُ في موضعٍ آتٍ.

وجلُّ ذاك التعدّدِ من التعدّدِ الشكليِّ العائدِ إلى إمكاناتِ العملِ النحويِّ، كما نجدُ ذلك في العطفِ على فعلِ الشرطِ أو على جوابِه؛ ولشدّةِ عنايةِ سيبويه بالعلاقةِ بينَ الضبطِ والمعنى عالجَ التعدُّدَ بعدَ العطف، أقرَّه وكادَ ينصرفُ عنه ليرجّحَ وجهًا واحدًا؛ لأنّه لا فارقَ في المعنى بينَ الوجهين، قالَ: "وسألتُ الخليلَ عن قولِه: إنْ تأتني فتحدِّثَني أحدِّثْكَ، وإنْ تأتني وتحدِّثَني أُحدِّثْك، فقالَ: هذا يجوزُ، والجزمُ الوجهُ"، وبعدَ أنْ فسّرَ النصبَ قالَ: "وإنّما كانَ الجزمُ الوجهَ؛ لأنّه إذا

نصبَ كانَ المعنى معنى الجزمِ فيما أرادَ من الحديث، فلمّا كانَ ذلك كانَ أنْ يحملَ على الذي عملَ فيما يليه أولى؛ وكرهوا أنْ يتخطّوْا به من بابِه إلى بابٍ آخَرَ إذا كانَ يريدُ شيئًا واحدًا"(٥٦).

وأمّا تابعُ فعلِ الشرطِ دونَ عاطفٍ فقد توقّفَ إليه سيبويه ليوجِّهَهُ وَفقَ المعنى ومقاصدِ الكلامِ، فضلاً على الحقولِ الدلاليّةِ للفعلين، عرضَ لمعنى الرفعِ فقالَ: "فأمّا ما يرتفعُ بينَهما فقولُكَ: إن تأتني تسألُني أُعطِكَ، وإنْ تأتني تمشي أمشِ معَك؛ وذلك لأنّك أردتَ أن تقولَ: إنْ تأتني سائلاً يكن ذلك، وإن تأتني ماشيًا فعلتُ"(٥٧)، وتوقّفَ إلى تحليلِ بعضِ شواهدِ الرفعِ، ثُمّ انتقلَ إلى معنى الجزمِ في مثلِ: "إنْ تأتنا تسألْنا نُعطِكَ"، وقول الشاعر:

متى تأتنا تُلممْ بنا فـي ديارنـــا ... تجدْ حطبًا جـزلاً ونـارًا تأجَّجـا

فبيّنَ أنّ المعنى يتحدّدُ وفقَ علاقةِ فعلِ الشرطِ بما يليه، فإنْ قاربَهُ في المعنى فهو بدلٌ منه كالمثالِ الأوّلِ، وإلاّ فهو استدراكٌ وإضرابٌ عن معنى الفعلِ الأوّلِ كالمثالِ الثاني(٥٨).

ويعالجُ سيبويه جوابَ الطلبِ موازنًا بينَ معنى الجزمِ ومعنى الرفعِ، وممّا جاءَ به بعدَ أن شرحَ المعنى المترتّبَ على الجزمِ "وتقولُ: ائتني آتكَ، فتجزمُ على ما وصفنا، وإن شئتَ رفعتَ على أنْ لا تجعلَهُ معلّقًا بالأوّلِ، ولكنّك تبتدئُهُ، وتجعلُ الأوّلَ مستغنيًا عنه، كأنّه يقولُ: ائتني، أنا آتيك"...، و "تقولُ: ذَرْهُ يقلْ ذاك، وذَرْهُ يقولُ ذاك، فالرفعُ من وجهين: فأحدُهما الابتداءُ، والآخرُ على قولِكَ: ذَرْهُ قائلاً ذاك، فتجعلُ "يقولُ" في موضعِ "قائل"...، وتقولُ: ائتني تمشي، أي: ائتني ماشيًا، وإن شاءَ جزمَهُ على أنّه إن أتاهُ مشى فيما يُستقبَلُ. وإنْ شاءَ رفعَهُ على الابتداء ...، وتقولُ: قُم يدعوك؛ لأنّك لم ترد أن تجعلَ دعاءً بعدَ قيامِه ويكونُ القيامُ سببًا له، ولكنّك أردتَ: قُم، إنّه يدعوك، وإن أردتَ ذلك المعنى جزمت"(٥٩). ومثلُ ذلك الاستفهامُ "أين تكونُ أَزرك؟ ومتى تزورُه يكرمْك؟ فمعنى الجزمِ يختلفُ عن معنى الرفعِ.

فلا موجِّهَ لهذا التعدّدِ إلاّ المعنى الذي يتطلّبُهُ السياقُ، ولكنْ، قد تتحكّمُ العلاقاتُ الداخليّةُ بينَ الألفاظِ في انتخابِ وجهٍ دونَ آخرَ، فلا سبيلَ إلى الجزمِ في مثلِ "لا تدنُ من الأسدِ يأكُلْكَ"، و"لا تقترب من النارِ تحرقْكَ"؛ لأنّ معناهُ لا يُقصدُ ولا يرادُ؛ ولذا تردّدَ النحاةُ في توجيهِ الجزمِ في قوله تعالى: ﴿قل لعباديَ الذين آمنوا يقيموا الصلاةَ ...﴾ فإقامةُ الصلاةِ ليس بالضرورةِ أن تكونَ مترتّبةً على القولِ(٦٠).

والأصلُ في "إذن" أنْ تكونَ تعقيبًا على كلامٍ سابقٍ، ويحتملُ ما بعدَها التعدُّدَ وفقًا للمرادِ،

فإن قُصدَ به الاستقبالُ نُصبَ، وإنْ دلّ على الحالِ ووقوعِ الفعلِ بمعزلٍ عن الكلامِ السابقِ رُفعَ، فإذا قالَ قائلٌ: أزورك غدًا، وعقّبَ السامعُ بقوله: إذن نذهبُ لزيارةِ محمّد، كانَ قصدَهُ أنْ يكونَ الذهابُ الآنَ، فإنْ قصدَ ذهابًا بعدَ زيارةِ القائلِ إيّاه نصبَ "نذهبُ"، ولذا لا يحسنُ أن تُنصبَ بها الأفعالُ القلبيّةُ، لأنّ وقوعَها ليس بمترتّبٍ على ما يسبقُها، قالَ سيبويه: "وتقولُ إذا حُدّثتَ بالحديث: إذن أَظنُّهُ فاعلاً، وإذن إخالُكَ كاذبًا، وذلك لأنّكَ تخبرُ أنّك تلكَ الساعةَ في حالِ ظنٍّ وخيلة، فخرجَتْ من بابِ أنْ وكي؛ لأنّ الفعلَ بعدَها غيرُ واقعٍ، وليسَ في حالِ حديثك فعلٌ ثابتٌ، ... ولو قلتَ: إذن أَظنّكَ، تريدُ أنْ تخبرَهُ أن ظنّكَ سيقعُ لنصبتَ، وكذلك "إذن يضربُك" إذا أخبرتَ أنّه في حالِ ضربٍ لم ينقطع"[٦١].

من نصبِ المضارعِ بـــ "أنْ" المضمرة

يعقدُ سيبويه مجموعةً من الأبوابِ للكلامِ على المضارعِ المنصوبِ بإضمارِ "أنْ" بعدَ "حتّى" والفاءِ والواوِ و"أو"، وعلى سَعَةِ هذه الأبوابِ لم يتوقّف عندَ توجيهِ الإعرابِ إلاّ ليكونَ منطلقًا لتوجيهِ الفوارقِ الدلاليّة، فللنصبِ معانٍ يوجّهُها السياقُ وللرفعِ أو الاتباعِ معانٍ أُخَرُ، وهو لا ينتخبُ وجهًا دونَ آخرَ إلاّ أنْ تكونَ العلاقاتُ الداخليّةُ في التركيبِ لا تحتملُ سواه.

وجلُّ ذاك التعدّدِ تحكمُهُ علاقةٌ بينَ حدثين؛ لذلك أكثرَ سيبويه، وتبعَهُ القدماءُ، من الشواهدِ والأمثلة، وهو يتّخذُ في درسِه منهجًا متقاربًا؛ يعرضُ احتمالاتِ التعدّدِ في تراكيبَ قابلة لأنْ يتعدّدَ ضبطُها ومعناها، ثُمَّ يستقصي شواهدَ وأمثلةً لما يلزمُ وجهًا واحدًا فلا يحتملُ غيرَه، وأَقتصرُ على شيءٍ يسيرٍ يعينُ على تبيّنِ مثلِه لديه.

فـــ "حتّى" تنصبُ على وجهين: أحدُهما: أن يكونَ ما بعدَها غايةً لما يسبقُها، نحوُ: سرتُ حتّى أدخلَها، أي: إلى أن أدخلَها، ومثلُهُ "سرتُ حتّى تطلعَ الشمسُ، وحتّى أَسمعَ الأذانَ، وحتّى أُصبحَ"، والوجهُ الآخرُ: أنْ يكونَ ما بعدَها تعليلاً لما قبلَها، وهو واقعٌ في "سرتُ حتّى أدخلَها"، ومثلُهُ "كلَمتُهُ حتّى يأمرَ لي بشيءٍ"، فهيَ بمعنى "كي".

وأَمّا رفعُ ما بعدَها فعلى وجهين أيضًا: تقولُ: "سرتُ حتّى أدخلُها"، تعني أنّه كانَ دخولٌ متّصلٌ بالسير، أي: سرتُ فإذا أنا في حالِ دخول، والوجهُ الآخرُ: أنْ يكونَ السيرُ قد مضى، والدخولُ واقعًا في الوقتِ الحاضر، ومثلُهُ: "لقد مرضَ فلانٌ حتّى لا يرجونَه، أو حتّى يمرُّ به الطائرُ فيرحمُهُ"، و"شربتِ الإبلُ حتّى يجيءُ البعيرُ يجرُّ بطنَه"، و"سرتُ حتّى يعلمُ اللهُ أنّي كالٌّ"، أي: حتّى

إنّهم لا يرجونَه الآن[٦٢].

وأمّا "الفاءُ" فقد تحتملُ السببيّةَ والعطفَ والاستئنافَ، وهذه معانٍ متباينةٌ، ولكنّ التراكيبَ قد تتجاذبُها أو بعضَها في آنٍ، ومحتكمُ التوجيهِ قصدُ المتكلّمِ، إلاّ أنْ تقتضيَ العلاقاتُ الداخليّةُ وجهًا دونَ سواهُ، قالَ سيبويه: "واعلم أنّ ما ينتصبُ في بابِ الفاءِ قد ينتصبُ على غيرِ معنًى واحد، وكلُّ ذلك على إضمارِ "أنْ" إلاّ أنّ المعانيَ مختلفةٌ ...، وتقولُ: "ما تأتيني فتحدّثَني"، فالنصبُ على وجهين من المعاني؛ أحدُهما: ما تأتيني فكيف تحدّثُني؟ أي: لو أتيتني لحدّثتني، وأمّا الآخرُ: فما تأتيني أبدًا إلاّ لم تحدّثْني، أي: منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثَ منك، وإنْ شئتَ أشركتَ بينَ الأوّلِ والآخرِ، فدخلَ الآخرُ فيما دخلَ فيه الأوّلُ فتقولُ: "ما تأتيني فتحدّثُني"، كأنّك قلتَ: ما تأتيني وما تحدّثُني...، وإنْ شئتَ رفعتَ على وجهٍ آخرَ، كأنّكَ قلت: فأنتَ تحدّثُنا"، ثُمَّ استقصى غيرَ قليلٍ من الأمثلةِ والشواهدِ التي تحتملُ تعدُّدَ الضبطِ لفارقٍ في المعنى، أو تلزمُ ضبطًا واحدًا؛ لأنّها لا تحتملُ معنى الآخرِ، ومن الأوّلِ "ما تأتيني فتتكلّمَ إلاّ بالجميلِ"، أي: لم تأتِني إلاّ تكلّمتَ به، فإن رفعتَ فمعناهُ: ما تأتيني وما تتكلّمُ إلاّ بالجميلِ، وتقولُ: "ألا تقعُ الماءَ فتسبحُ"، فالرفعُ كأنّكَ قلتَ: ألا تسبحُ، والنصبُ معناه: إذا وقعتَ سبحتَ، وتقولُ: "حسبتُهُ شتمني فأثبُ عليه"، إذا لم يكن الوثوبُ واقعًا، أي: لو شتمني لوثبتُ، وإذا كانَ الوثوبُ قد وقعَ فليسَ إلاّ الرفعُ، وتقولُ: "ائتِني فأحدّثَك"، فإن لم تجعلِ الاتيانَ سببًا رفعتَ وكانَ معناه: ائتِني، فأنا ممّن يحدّثُك البتّةَ، جئتَ أو لم تجئ.

وممّا لا يحتملُ التعدّدَ "وتقولُ: "لا يَسَعُني شيءٌ فيعجزَ عنك"، أي: لا يَسَعُني شيءٌ فيكونُ عاجزًا عنك، ولا يَسَعُني شيءٌ إلاّ لم يعجز عنك، هذا معنى الكلامِ، فإنْ حملتَه على الأوّلِ قبحَ؛ لأنّك لا تريدُ أنْ تقولَ: إنّ الأشياءَ لا تَسَعُني ولا تعجزُ عنك، فهذا لا ينويه أحدٌ"[٦٣].

ولا يختلفُ توجيهُهُ لما بعدَ الواوِ عن توجيهِهِ السابقِ، بل استهلّ ذلك بقولِه: "اعلم أنّ الواوَ ينتصبُ ما بعدَها في غيرِ الواجبِ من حيثُ انتصبَ ما بعدَ الفاءِ، وأنّها تُشركُ بينَ الأوّلِ والآخرِ كما تُشركُ الفاءُ، ... وأنّها يجيءُ ما بعدَها مرتفعًا منقطعًا من الأوّلِ كما جاءَ ما بعدَ الفاءِ"، والخلافُ بينَهما في المعنى المترتّبِ عليهما.

فالنصبُ في مثلِ "لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ"؛ "لأنّه إنّما أرادَ أن يقولَ له: لا تجمعْ بينَ اللبنِ والسمكِ، ولا ينهاهُ أنْ يأكلَ السمكَ على حِدَةٍ ويشربَ اللبنَ على حِدَةٍ، فإذا جزمَ فكأنّه

نهاهُ أن يأكلَ السمكَ على كلِّ حالٍ أو يشربَ اللبنَ على كلِّ حالٍ"، وممّا يحتملُ النصبَ والرفعَ، "ائتِني وآتيَك، وزرني وأزورُك"، فالنصبُ إذا أردتَ ليكن إتيانٌ منكَ وأن آتيَك، تعني إتيانٌ منك وإتيانٌ منّي، والرفعُ يعني: أنا ممّن قد أوجبَ زيارتَك على نفسِه، فلتكن منك زيارةٌ، ولا يعني ما عناه الأوّلُ[٦٤].

وتأتي "أو" بمعنى "إلاّ أن"، ولكنّها تظلُّ محتملةً العطفَ أو الاستئنافَ كما هو بيّنٌ في الشواهد التي عالجَها سيبويه، فتقولُ: "الزَمْهُ أو يتقيَك بحقّكَ"، و"اضربْهُ أو يستقيمَ"، معناه "إلاّ أن"، وإنْ شئتَ رفعتَ في الأمرِ على الابتداءِ، وتقولُ: "هو قاتلي أو أفتديَ منه"؛ وإنْ شئتَ ابتدأتَهُ كأنّه قالَ: أو أنا أفتدي[٦٥].

ويمتدُّ سيبويه إلى مجيءِ تلكم الأحرفِ للعطفِ المباشرِ على مضارعٍ منصوبٍ بـــ "أن" فيستقري إمكاناتِ التعدّدِ وسياقاته مُنبهًا إلى المعاني المترتّبةِ على ذلك؛ "فالحروفُ التي تُشركُ: الواوُ والفاءُ وثُمَّ وأو، وذلك قولُك: "أريدُ أنْ تأتيَني ثُمَّ تحدّثَني" ...، ولو قلتَ: "أريدُ أن تأتيَني ثُمَّ تحدّثَني"، جازَ، كأنّكَ قلتَ: أريدُ إتيانَكَ ثُمَّ تحدّثَني، ويجوزُ الرفعُ في جميعِ هذه الحروفِ التي تُشركُ على هذا المثالِ"، واستقصى شواهدَ لهذا التعدّدِ، وأُخرَ لما لا يحتملُ إلاّ وجهًا واحدًا وختمَ البابَ بقولِه: "وإنّما ذكرتُ هذا لتصرُّفِ وجوهِه ومعانيه، وأن لا تستحيلَ منه مستقيمًا، فإنّه كلامٌ يستعملُهُ الناسُ"[٦٦]، وكأنّ هذا القولَ ينصرفُ إلى كلِّ ما سبقَ، وهو يمتدُّ على أربعين صفحةً في الكتابِ.

وإنّما آثرتُ فيما سبقَ أن ألتزمَ بكلامِ سيبويه دونَ سواه، وما جئتُ منه إلاّ بالقليلِ، ليكونَ موصولاً دالاًّ، وإلاّ فإنّ مضامينَهُ مكرورةٌ، على تفاوتٍ، لدى المبرّدِ وابنِ السرّاجِ وابنِ يعيشَ وغيرِهم.

فإذا انتقلنا إلى الكتبِ التعليميّةِ وجدنا ما سبقَ قد حُفَّ بتفصيلِ شروطِ النصبِ، ولكنّه يُذكرُ كما لو كانَ وجهًا واجبًا، دونَ التفاتٍ إلى ما تنبضُ به هذه الأنماطُ من تعدّدٍ في الضبطِ موصولٍ بتغيّرِ المعاني.

بينَ البيانِ والطمسِ

سارَ توجيهُ النحاةِ لهذا الضربِ من التعدُّدِ من الوضوحِ والبيانِ إلى غموضٍ وطمسِ المعنى، وهو تحوّلٌ ناشئٌ عن اختلافِ مناهجِ النحاةِ وغاياتهم من التأليفِ، وعلى الرغمِ من غلبةِ البيانِ على

الأوائلِ، والغموضِ على المتأخّرين، فإنّ من أولئكَ من تقاصرت عنايتُهُ بهذه الوجوه كما نجدُ ذلك في "اللمعِ" لابنِ جنّي و"الجملِ" للزجاجيِّ، وإنّ من هؤلاءِ المتأخّرين مَنْ عُنيَ بها كابنِ يعيشَ، فجلُّ مؤلّفاتِ النحوِ التعليميّةِ أخذَ يتبرّأُ من الشروحاتِ التي تفسِّرُ المعنى أو تحيطُ بمجرياتِ السياقِ وطرائقِ الأداءِ.

وإذا تابعنا الظواهرَ اللغويّةَ التي عرضنا لها في مجموعةٍ من الكتبِ التعليميّةِ كشرحِ ابنِ عقيلٍ واللمعِ والجملِ و"الواضحِ" للزبيديِّ – تبيّنَ أنّ ما بقيَ منها محتفظًا بتوجيهِ القدماءِ نزرٌ قليلٌ، وهو شديدُ الإيجازِ في التوصيفِ والتحليلِ، فتلكم الظواهرُ تأتي في هذه الكتبِ في واحدٍ من ملمحين؛ الأولُ أنْ يُقتصرَ على وجهٍ واحدٍ فلا يُلتفتُ إلى الوجهِ الآخرِ، والثاني أنْ يُذكرَ ذاكَ التعدُّدُ في بابِ الجوازِ النحويِّ، دونَ إفصاحٍ عن أسبابِهِ ومضامينِه، وما أقلَّ ما تحتفظُ هذه المؤلّفاتُ بشيءٍ يلمحُ إلى الفوارقِ الدلاليّةِ!

وما يهملُ من تلكم الوجوهِ هو ما كانَ موصولاً باللغةِ المنطوقةِ التي تحكمُها سياقاتُ القولِ وعناصرُ الخطابِ، وكأنّ عنايةَ الرعيلِ الأوّلِ بهذهِ المسائلِ كانَ ثمرةَ اتّصالِهم المباشرِ بأهلِ اللغةِ ومعاينتِهم الوقائعَ الكلاميّةَ.

وليس ثَمَّ شكٌّ أنّ تراجعَ العربيّةِ أنْ تكونَ منطوقةً على ألسنةِ أهلِها في شؤونِ حياتِهم كانَ مؤثّرًا في مسلكِ هذا التعدُّدِ، بل لعلّه كانَ فاعلاً في رسمِ توجّهاتِ المؤلّفين في النحوِ، فلم يجدوا ضرورةً لإثقالِ مؤلّفاتِهم بشروحاتٍ لظواهرَ لغويّةٍ لم تعد تُؤلفُ في الكلامِ المكتوبِ، وكأنّ الأمرَ، لدى هؤلاءِ، قد أصبحَ مختزلاً في الحركةِ الإعرابيّةِ؛ بغيةَ الاختصارِ وسهولةِ التعليمِ، إنّه انهماكٌ في محاكاةِ البنيةِ الشكليّةِ دونَ عنايةٍ بتقلّباتِ المعنى، ولكنّ السعيَ إلى يسرِ الاستخدامِ قد يجرُّ إلى عُسرِ الإفهامِ في تداولِ هذهِ الظواهرِ.

ولم يكن صنيعُ المتأخّرين جهلاً أو قلّةَ اطلاعٍ على أعمالِ السابقين بمقدارِ ما كانَ انحرافًا منهجيًّا يسعى إلى تسريعِ التحصيلِ والتخفيفِ ممّا لا يُحتاجُ إليه في الكتابةِ؛ ولهذا ظلّت تحتفظُ بشيءٍ من التعدّدِ المألوفِ الذي ينكشفُ معناه في الكلامِ المكتوبِ، كالذي نجدُهُ في تمييزِهم بينَ معنى البناءِ ومعنى النصبِ في نداءِ النكرةِ، أو في إعمالِ المشتقّاتِ وإضافتِها؛ "هذا مكرمٌ أخاك، وهذا مكرمُ أخيكِ"، أو في تمييزِهم بينَ الجرِّ والنصبِ بعدَ أفعلِ التفضيلِ، نحوُ: "زيدٌ أفضلُ حارسٍ، وزيدٌ أفضلُ حارسًا"، أو في الإشارةِ إلى وضوحِ المعنى عندَ نصبِ تمييزِ ألفاظِ الكيلِ كـ "اشتريتُ

برميلاً زيتاً" وغموضه في حالة الجرِّ كـ "اشتريتُ برميلَ زيتٍ"، إذ يُحتملُ أنْ يكونَ المشترى برميلاً مخصّصًا لكيلِ الزيت، أي: "الإناء". أو في تمييزِهم بينَ التعجّبِ والاستفهامِ والنفيِ في مثلِ "ما أجملَ السماءَ! وما أجملُ السماءِ؟ ...".

وإذا كانَ السياقُ والأداءُ الصوتيُّ يتكفّلان توجيهَ معاني ما يتوحّدُ ضبطُهُ، ويرفعان عنه اللَّبْسَ والغموضَ[٦٧] فإنّ ما يتعدّدُ ضبطُهُ محفوفٌ جلُّهُ بهذه العناصرِ، فضلاً على اختلافِ الحركةِ الإعرابيّة.

وإن يكُ في بعضِ ذلكم شيءٌ من التطويلِ أو التشتيتِ فإنّ فيه ما يُعينُ على تمثُّلِ مقتضياتِ اللغة المنطوقة التي أهملتها الكتبُ التعليميّةُ، وكأنّ الحمزاويَّ قد قصدَ مثلَ هذه الكتبِ إذ قالَ: "أكّدَ علمُ اللغةِ الحديثُ على مبدأٍ مهمٍّ وهو أسبقيّةُ المقولِ بالنسبةِ للمكتوب، وذلك ما لم يطبّقْهُ الألسنيّون والمربّون العربُ؛ إذ إنّهم قد حصروا كلّ شيءٍ في اللغةِ المكتوبة"[٦٨].

خاتمـــــة

فإذا نحن استجمعنا أصولَ جزئيّاتِ هذه المسألةِ تبيّنَ أنّ ثَمَّ أنماطًا من تعدُّدِ وجوهِ الضبطِ لا تتجاوزُ أن تكونَ من التعدّدِ الظاهريِّ؛ فتعدُّدُ المبنى مبنيٌّ على انحرافٍ في المعنى واختلافِ مقاصدِ المتكلّمِ وملابساتِ القولِ؛ فَثَمَّ موجّهاتٌ توجبُ على المتكلّمِ أن ينتخبَ وجهًا دونَ آخرَ، كما يجبُ عليه أنْ يرفعَ فاعلَهُ وأنْ ينصبَ مفعولَهُ.

ولكنّ دخولَ هذه الوجوهِ إلى التقعيدِ النحويِّ اللاحقِ غيرِ المنبهِ إلى سياقاتِ الكلامِ ومقاصدِهِ جعلَها تبدو وجوهًا محتملةً لتركيبٍ واحدٍ ولمعنًى واحدٍ، أو جعلَها وجهًا واحدًا فمحا الآخرَ.

وممّا لا شكَّ فيه أنّه كانَ للأداءِ وملابساته أثرٌ فاعلٌ في توجيهِ هذه الأنماطِ، وأنّ قسمًا كبيرًا ممّا أوردناه متعدّدًا كانَ يصدرُ مصحوبًا بهيئاتٍ نطقيّةٍ محفوفةٍ بعناصرَ سياقيّةٍ تكفلُ توجيهَ معناه وتنفي إمكاناتِ التعدّدِ.

توثيق الإشارات الواردة في المتن:

(١) يُنظرُ: فهاد الموسى: الثنائيّات في قضايا اللغة العربيّة: ٤٣-٦٧، وإسماعيل عمايرة: بحوث في الاستشراق واللغة: ١١٥-١٤٠.

(٢) يُنظرُ: محمّد الأنطاكيّ: المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرفها: ٢٨٥:٢.

(٣) يُنظرُ: ابن هشام: مغني اللبيب: ٧٢٩-٧٣٢.

(٤) يُنظرُ: داود عبده: التقدير وظاهر اللفظ: ٧.

(٥) يُنظرُ: أحمد كشك: من وظائف الصوت اللغويّ: ٥٢-١١٣، ومصطفى النحّاس: الفواصل الصوتيّة في الكلام وأثرها على المواقع النحويّة: ١٣٣-١٥٧.

(٦) يُنظرُ: ميخائيل ج. كارتر: قراءة ألسنيّة للتراث اللغويّ العربيّ: ٢٢٥-٢٢٦.

(٧) يُنظرُ: ابن هشام: مغني اللبيب: ٦٨٤.

(٨) يُنظرُ: عزّ الدين مجدوب: المنوال النحويّ العربيّ: ٢٨٢-٢٩٤، وأحمد كشك: من وظائف الصوت اللغويّ: ١٢-١٥.

(٩) نُشرت الدراسة سنة: ١٩٧٥، وضُمّنت كتابه "الثنائيّات في قضايا اللغة العربيّة".

(١٠) نُشرت الدراسة سنة: ١٩٩٤، وضُمّنت كتابه "بحوث في الاستشراق واللغة".

(١١) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: ٣١١:٢، ٣١٩، والفرّاء: معاني القرآن: ٢٩٨:١، والمبرّد: المقتضب: ٣٩٥:٤-٣٩٦، وابن يعيش: شرح المفصّل: ٨٢:٢، وابن السرّاج: الأصول: ٢٨٢:١ -٢٨٣.

(١٢) كمال بشر: علم اللغة العامّ؛ الأصوات: ١٩٢.

(١٣) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: ٣١٨:١ -٣٣٣.

(١٤) المبرّد: المقتضب: ٢٢٠:٣.

(١٥) المبرّد: المقتضب: ٢٢٢:٣-٢٢٣، ويُنظرُ: ٢٢٥.

(١٦) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: ٣٣٥:١-٣٤٠، والمبرّد: المقتضب: ٢٢٩:٣.

(١٧) ابن يعيش: شرح المفصّل: ١١٥:١.

(١٨) سيبويه: الكتاب: ٣٥٦:١، ويُنظرُ: ابن يعيش: شرح المفصّل: ١١٥:١-١١٦.

(١٩) سيبويه: الكتاب: ٣٦١:١.

(٢٠) سيبويه: الكتاب: ٣٦٢:١.

(٢١) يُنظرُ: ابن السرّاج: الأصول: ٢١٤:١، وابن يعيش: شرح المفصّل: ٥٧:٢.

(٢٢) المبرّد: المقتضب: ٢٣٩:٣، ويُنظرُ: ابن السرّاج: الأصول: ١٦٥:١، وهو لدى سيبويه لهجةٌ، ولكنّه يشيرُ إلى هذا المعنى، يُنظرُ: الكتاب: ٣٧٤:١-٣٧٥.

(٢٣) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: ٢١:٢، ١١٢، ١١٣، ١٢٢-١٢٦.

(٢٤) ابن السرّاج: الأصول: ٢١٤:١.

(٢٥) يُنظرُ: ابن يعيش: شرح المفصّل: ٥٧:٢.

(٢٦) سيبويه: الكتاب: ٧٨:٢، ويُنظرُ: المبرّد: المقتضب: ١٦٨:٤، وابن السرّاج: الأصول: ١٥٢:١، وابن يعيش: شرح المفصّل: ١١٤:٨.

(٢٧) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: ٨٣:٢-٨٦.

(٢٨) سيبويه: الكتاب: ٨٦:٢-٨٧، ويُنظرُ: ابن يعيش: شرح المفصّل: ٥٨:٢.

(٢٩) سيبويه: الكتاب: ١٠٣:٢، ويُنظرُ: المبرّد: المقتضب: ٣٢٦:٤.

(٣٠) يُنظرُ: محمّد ربّاع: الوضوح الدلاليّ في المعارف وأثره في بنائها وإعرابها: ٦١١-٦١٤.

(٣١) سيبويه: الكتاب: ٦١:٢.

(٣٢) سيبويه: الكتاب: ٩٢:٢، وللوقوف على ملابسات الحال المؤكّدة مضمونَ جملتها يُنظرُ: الكتاب: ٧٨:٢-٨١، والمبرّد: المقتضب: ٣١١:٤، وابن يعيش: شرح المفصّل: ٦٤:٢-٦٥، ورضيّ الدين الاسترأبادي: شرح الكافية: ٢١٥:١.

(٣٣) يُنظرُ: المبرّد: المقتضب: ٢٧٤:٣، ١٦٨:٤، ٣٠٨، وابن يعيش: شرح المفصّل: ٦٤:٢-٦٥.

(٣٤) يُنظرُ: المبرّد: المقتضب: ٢٥٦:٣، ٣٠١:٤، ٣٠٧-٣٠٨، وابن السرّاج: الأصول: ٢١٦:١.

(٣٥) سيبويه: الكتاب: ٣٤١:٢.

(٣٦) سيبويه: الكتاب: ٣١٣:٢، ويُنظرُ: المبرّد: المقتضب: ٤٠٢:٤، وابن السرّاج: الأصول: ٢٩٥:١-٢٩٦.

(٣٧) ابن يعيش: شرح المفصّل: ١١:١.

(٣٨) قصرتُ الأمثلةَ على التوجيه الغالب في الاستثناء التامّ المنفيّ، وهو الإتباعُ، فحصرتُها في المجرورِ لفظًا الذي ينكشفُ فيه تعدّدُ الحركة، وأمّا ما مائلَ "ما أتاني أحدٌ غيرُ مقصّرٍ" فإنّ "غيرُ" موحّدةُ الحركة متعدّدةُ التفسيرِ والمعنى، ومن أخذَ بوجه النصبِ في هذا الاستثناء لم يكن بحاجة إلى قصرِ الأمثلةِ على المجرورِ لفظًا، وتصبحُ "غيرُ" ذات ضبطين ومعنيين.

(٣٩) رضيّ الدين: شرح الكافية: ٣٠٣:١.

(٤٠) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: ٦٢:٢-٧٠.

(٤١) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: ٧٠:٢-٧٧.

(٤٢) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: ٥٧:٢، ١٤٧، ١٥٠-١٥٣، وعقدَ فصلاً بعنوانِ "باب ما ينتصبُ على المدحِ والتعظيمِ أو الشتمِ" ١٩٤:٢-٢٠٣.

(٤٣) يُنظرُ: كمال بشر: علم اللغة العامّ: ١٩٣-١٩٤، ومصطفى النحّاس: الفواصل الصوتيّة: ١٤٨.

(٤٤) سيبويه: الكتاب: ١٨٩:٢.

(٤٥) سيبويه: الكتاب: ١٩٢:٢.

(٤٦) المبرّد: المقتضب: ٢٦٦:٤، ويُنظرُ: ٢١٦، ٢٦٧.

(٤٧) سيبويه: الكتاب: ٦٦:٢.

(٤٨) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: ٢٣٣:٢-٢٣٩.

(٤٩) يُنظرُ: كمال بشر: دراسات في علم اللغة: ٢٧، وتمام حسّان: اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٢٠٠.

(٥٠) سيبويه: الكتاب: ٦٠:١-٦١.

(٥١) سيبويه: الكتاب: ٦٩:١.

(٥٢) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: ٢٧٩:١، وابن السرّاج: الأصول: ٢٥٠:٢.

(٥٣) سيبويه: الكتاب: ١٧٦:٣، ويُنظرُ: المبرّد: المقتضب: ١٩٩:٣، وابن يعيش: شرح المفصّل: ٩٩:٨.

(٥٤) يُنظرُ: المبرّد: المقتضب: ٢٨٩:٣، وابن السرّاج: الأصول: ٥٨:٢-٥٩.

(٥٥) ابن السرّاج: الأصول: ٢١٤:٢.

(٥٦) سيبويه: الكتاب: ٨٨:٣.

(٥٧) سيبويه: الكتاب: ٨٥:٣.

(٥٨) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: ٨٦:٣-٨٧، وابن السرّاج: الأصول: ١٨٨:٢-١٩١.

(٥٩) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: ٩٥:٣-٩٨، والمبرّد: المقتضب: ٨٢:٢-٨٧.

(٦٠) يُنظرُ: ابن هشام: مغني اللبيب: ٢٩٨-٣٠٠.

(٦١) سيبويه: الكتاب: ١٦:٣، ويُنظرُ: المبرّد: المقتضب: ١٠:٢، وابن السرّاج: الأصول: ١٤٨:٢-١٤٩، وابن يعيش: شرح المفصّل: ١٣:٩.

(٦٢) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: ١٦:٣-٢٧، والمبرّد: المقتضب: ٣٨:٢-٤٢، وابن السرّاج: الأصول: ١٥١:٢.

(٦٣) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: ٢٨:٣-٤١، والمبرّد: المقتضب: ١٤:٢-٢٤، ٣٤، وابن السرّاج: الأصول: ١٥٣:٢، ١٧٩-١٨٢.

(٦٤) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: ٤١:٣-٤٦، والمبرّد: المقتضب: ٢٥:٢-٢٧، وابن السرّاج: الأصول: ١٥٣:٢.

(٦٥) يُنظر: سيبويه: الكتاب: ٤٦:٣-٥٢، والمبرّد: المقتضب: ٢٨:٢-٢٩.

(٦٦) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: ٥٢:٣-٥٦.

(٦٧) يُنظرُ: حلمي خليل: العربيّة والعموض: ٣٥.

(٦٨) محمّد الحمزاويّ: تطبيق مبادئ علم اللغة الحديث على العربيّة وتدريسها: ٣٠٥.

المراجـــع:

١. أحمد كشك: من وظائف الصوت اللغويّ، محاولة لفهم صرفيّ ونحويّ ودلاليّ، الطبعة الثانية – ١٩٩٧.

٢. إسماعيل عمايرة: بحوث في الاستشراق واللغة، دار البشير ومؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى – ١٩٩٦.

٣. تمام حسّان: اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة – الدار البيضاء، ١٩٩٤.

٤. حلمي خليل: العربيّة والغموض، دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى، دار المعرفة الجامعيّة – الإسكندريّة، الطبعة الأولى – ١٩٨٨.

٥. داود عبده: التقدير وظاهر اللفظ، مجلّة الفكر العربيّ، ع(٨-٩) – ١٩٧٩.

٦. رضيّ الدين الأستر أباديّ: شرح كتاب الكافية في النحو، دار الكتب العلميّة – بيروت.

٧. ابن السرّاج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى – ١٩٨٥.

٨. سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب – بيروت.

٩. عزّ الدين مجدوب: المنوال النحويّ العربيّ؛ قراءة لسانيّة جديدة، دار محمّد عليّ الحامي – تونُس، الطبعة الأولى – ١٩٩٨.

١٠. الفرّاء: معاني القرآن، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى – ١٩٨٣.

١١. كمال بشر: أ- دراسات في علم اللغة، دار المعارف، ١٩٦٩.

ب- علم اللغة العامّ؛ الأصوات، دار المعارف، ١٩٨٠.

١٢. المبرّد: المقتضب، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.

١٣. محمّد الأنطاكيّ: المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرفها، الشرق العربيّ – بيروت.

١٤. محمّد ربّاع: الوضوح الدلاليّ في المعارف وأثره في بنائها وإعرابها، مجلّة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانيّة)، المجلّد(١٣)، العدد(١٢) – ١٩٩٩.

١٥. محمّد رشاد الحمزاويّ: تطبيق مبادئ علم اللغة الحديث على العربيّة وتدريسها، ضمن "أشغال ندوة اللسانيّات واللغة العربية" الجامعة التونسيّة، ١٩٧٨" نشر: ١٩٨١.

١٦. مصطفى النحّاس: الفواصل الصوتيّة في الكلام وأثرها على المواقع النحويّة "دراسة للوقف والسكت" المجلّة العربيّة للعلوم الإنسانيّة، ع (٢٤) – ١٩٨٦.

١٧. ميخائيل ج. كارتر: قراءة ألسنيّة للتراث اللغويّ الإسلاميّ "نحويّ عربيّ من القرن الثامن الميلاديّ" مساهمة في تـاريخ اللسـانيّات، تعريب محمّد رشاد الحمزاويّ، حوليّات الجامعة التونُسيّة، ع (٢٢) – ١٩٨٣.

١٨. نهاد الموسى: الثنائيّات في قضايا اللغة العربيّة "من عصر النهضة إلى عصرِ العولمة" دار الشروق – عمّان، الطبعة الأولى – ٢٠٠٣.

١٩. ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حقّقه: مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر – بيروت، الطبعـة الخامسـة – ١٩٧٩.

٢٠. ابن يعيش: شرح المفصّل: عالم الكتب – بيروت، ومكتبة المتنبّي – القاهرة.